

4 الفصل

الاستقرار المالي: صندوق النقد الدولي

ضرورة الأسواق المالية العالمية أقل وضوحاً من أهمية التجارة الدولية. ثمة فارق جوهري ما بين الأسواق المالية وأسواق البضائع العينية والخدمات. فالأخيرة تتعامل مع كميات معروفة، في حين أن الأولى لا تتعامل مع كميات غير معروفة فحسب، بل ولا يمكن معرفتها فعلياً.

تظهر الأسواق ميلاً نحو التوازن عندما تتعامل مع كميات معروفة، ولكن الأسواق المالية مختلفة. إنها تخصم (*) المستقبل، ولكن المستقبل الذي «تخصمه» مشروط بكيفية خصم الأسواق المالية له في الوقت الحاضر. فبدلاً من نتيجة متوقعة

(*) خصم discounting يعني أخذ المخاطرة بعين الاعتبار وتخفيض المبلغ المتوقع مستقبلاً بنسبة معينة مثلما يحدث عندما «تخصم» البنوك الشيكات المودعة لديها برسم التحصيل مستقبلاً - المعرّب.

فإن المستقبل هو فعلاً لا يمكن التنبؤ به ومن غير المنتظر أن يتوافق مع التوقعات. والانحراف الكامن في توقعات السوق هو أحد العوامل التي تشكل مجرى الأحداث. ثمة تفاعل ذو اتجاهين ما بين التوقعات والنتائج وهو ما أدعوه «الانعكاسية».

إن فكرة تأثير أسعار السوق برأي السوق ليست جديدة. ولكن فكرة أن أسعار السوق يمكن أن تؤثر على ما يدعى الأسس هي أقل شهرة. فظفرة الانترنت وأدوات الاتصالات، على سبيل المثال، قد سرّعت خطى إنتاج المبتكرات وسمحت للشركات الناهضة أن تُمسك بالسوق من خلال منتجاتها الأكثر تطوراً. وعلى العكس فإن الانهيار المالي يجلب تباطؤاً في إنتاج الأصناف الجديدة ويسمح للشركات القائمة أن تلتهم الشركات الرائدة الجديدة. هذا ما يُغيّر العلاقة بين العرض والطلب بالنسبة لكثير من المنتجات، مع تأثيرات سلبية على الأرباح. ولم تحسم بعد مسألة ما إذا كان تسريع الإنتاجية الذي يمكن ملاحظته في السنوات القليلة الأخيرة يمكن أن ينعكس في السنوات القليلة المقبلة.

أنا على قناعة أن «الانعكاسية» توفر إطاراً مفهوماً أفضل لفهم كيفية عمل الأسواق المالية من مفهوم التوازن. التوازن يتضمن نتيجة حاسمة، ولكن في الأسواق المالية تكون النتيجة غير حاسمة. إنها صفة مميزة لأوضاع انعكاسية بوجود اختلاف ما بين التوقعات والنتائج، والمشاركون لا يستطيعون بناء قراراتهم على معرفة أكيدة. أحكامهم منحرفة، وانحراف

المشاركين يصبح عاملاً في تقرير النتيجة. والانحراف يكون أحياناً بسيطاً جداً بحيث يمكن تجاهله، عندئذٍ نستطيع التحدث عن التوازن. وفي أحيان أخرى تكون الفجوة ما بين التوقعات والنتائج أوسع، وعلينا عندئذٍ أن نتحدث عن أوضاع بعيدة عن التوازن. والانعكاسية تسمح بدوائر فاضلة وفسادة تعزز ذاتها في البداية ولكنها تهزم نفسها في النهاية.

ينبغي التأكيد على أن مضامين الانعكاسية غير معروفة بصورة عامة. وعلى العكس من ذلك فإن النظرية الاقتصادية التقليدية في سعيها لتحقيق نتائج حاسمة قد تعمدت تجاهلها. فالاقتصاديات المالية قائمة على افتراض وجود أسواق فعالة وتوقعات معقولة. وأنا مقتنع أن نظرية التوقعات المعقولة متناقضة ذاتياً: فهي في حالات التآرجح الشديد تصبح غير عقلانية في بناء التوقعات على افتراض أن الأسعار قائمة على توقعات عقلانية. في الواقع العملي قلة من الناس يفعلون ذلك.

من المسلّم به أن بعض الدراسات النظرية المتقدمة، وبالأخص الجيل الثاني من الدراسات حول الأزمات المالية، قد أخذت ظواهر انعكاسية في حسابها واعترفت بإمكانية ما أسمته «التوازنات المتعددة». ولكن تظل النظرية السائدة قائمة على سوق مختل أساساً، وتفسير أصولي لكيفية عمل الأسواق

المالية. هذه النظرة تُعرّض الآن للخطر استقرار الأسواق المالية العالمية.

بدلاً من التوجه نحو التوازن فإن الأسواق المالية، المتروكة لآلياتها الخاصة، عرضة للوصول إلى حافة الخطر والانهيار في النهاية. ولهذا لا يمكن أن تترك لآلياتها الخاصة، بل ينبغي أن تخضع للإشراف، وأن تُدار إلى حدّ ما من قبل السلطات النقدية. وأياً كانت النظرية فإن هذه الحقيقة قد تجلّت بالممارسة العملية. تاريخ الأسواق المالية كان معرضاً للأزمات ما بين فترة وأخرى، وكانت كل أزمة تؤدي إلى إضافة في الإطار التنظيمي. هكذا تطورت المصارف المركزية وتنظيم الأسواق المالية على مرّ الزمن. إن السلطات النقدية في الدول الصناعية المتقدمة على درجة جيدة من التطور، ولكن تطور الإطار التنظيمي الدولي لم يواكب عولمة الأسواق المالية. فقد تميّزت السنوات العشرون الماضية بأزمات مالية: أزمة الديون الضخمة التي بدأت في المكسيك سنة 1982، وانتشرت إلى معظم الدول المثقلة بالديون؛ والأزمة المكسيكية الثانية سنة 1994 التي انتشرت في أمريكا اللاتينية من خلال تأثير ما أُطلق عليه التكيلا^(*). وظهور أزمة الأسواق سنة 1997 التي بدأت في آسيا وانتشرت في أرجاء

(*) مشروب مكسيكي.

العالم، منطلقة من الإخفاق الروسي ومنتهية بتخفيض العملة البرازيلية في كانون الثاني / يناير 1999.

السمة المميزة لهذه الأزمات أنها أثرت تأثيراً مؤلماً في الدول التي تعيش على هوامش النظام المالي العالمي (دول المحيط). في حين لم تتأثر الدول الواقعة في المركز لأنها عندما تعرّضت للتهديد اتخذت السلطات النقدية فيها الإجراءات المناسبة للحيلولة دون انهيار النظام المالي العالمي (**). وهذا ما سبّب تفاوتاً هائلاً في الأداء الاقتصادي والمالي ما بين المركز والمحيط. ففي حين تنقل المحيط من أزمة إلى أخرى ظل المركز مستقراً ومزدهراً على نحو ملحوظ (**). لقد أعطى وجود المركز في موقع المسؤولية عن النظام ميزة بالغة الأهمية.

لا تتلاءم حقيقة أن الأسواق المالية العالمية قد أوجدت ميداناً للتنافس شديد التفاوت مع عقيدة السوق الأصولية التي

(*) هددت أزمة 1997 - 1999 بغمر الأسواق المالية في أعقاب تخلف روسيا عن سداد الديون في آب / أغسطس 1998. وقد نظم «الاحتياطي الفدرالي» الأمريكي U.S. Federal Reserve عملية إنقاذ للحيلولة دون فشل «إدارة رؤوس الأموال الطويلة الأجل» LTCM وتخفيض معدلات الفائدة ثلاث مرات على التوالي في شهري تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر.

(**) استنتج بحث مقدم من مايكل هاتشينسون وإيلان نويبرغر من جامعة كاليفورنيا إلى «مؤتمر ووبروفيل الاقتصادي في حزيران / يونيو 2001 أن أزمة النقد وميزان المدفوعات قد قلصت الإنتاج على مدى سنتين أو ثلاث سنوات بنسبة 5 - 8٪ بالإجمال: IMF Survey، 30 تموز / يونيو، 2002، ص 259.

ترى أن الأسواق توفر المخصصات المثلى من الموارد. والحق أنه بتأثير أصولية السوق كان ظهور أزمة السوق في الفترة 1997 - 1999 استثناء للقاعدة العامة التي تفيد أن كل أزمة تتبعها أنظمة مشددة. وقد كان ثمة بعض التشدد في السوق المالية والأنظمة المصرفية في دول معينة. ولكن التوجه العام كان إعطاء فسحة أوسع لقوى السوق ودوراً أقل للتدخل الرسمي على المستوى الدولي.

لا يجادل أحد حول شدة أزمة 1997 - 1999 والضرر الذي ألحقته، ولكن الآراء تختلف حول أسباب الأزمة. وكانت وجهة النظر السائدة أن الطريقة التي كان يعمل بها صندوق النقد الدولي IMF تدخلت في نظام السوق وشجعت على الطفرة اللامعقولة في الإقراض والاستثمار الدوليين، والتي أدت فيما بعد إلى أزمة اقتصادية. وكان هناك عوامل عدة لعبت دورها أيضاً. فكثير من الدول المتطورة كانت ذات أنظمة مصرفية ضعيفة وانتهجت سياسات اقتصادية غير ملائمة في مجال الاقتصاد الواسع. ولكن السبب الجذري كان يعود إلى ما تم تسميته «بالخطر الأخلاقي» التي أوجدها تدخلات «الصندوق» السابقة؛ والتي قيل إنها دفعت الدائنين إلى الاعتقاد أنه في حالة الطوارئ سيكون «الصندوق» مسؤولاً عن كفالتهم بإنقاذ الدول التي تقع في ضائقات تجاه الإيفاء بالتزاماتها. وسواء صح ذلك أم لا فقد بات يُعتقد أن أزمات المستقبل يمكن تجنبها باستبعاد «الخطر الأخلاقي».

أنا لا أعارض على هذه الحجة تماماً. فتدخل السلطات المالية قد أحدث خطراً أخلاقياً^(*)، وهذا الخطر أسهم في طفرة لا يمكن المحافظة عليها في الأسواق الناشئة. ويدعي المتمسكون بأصولية السوق أنك إذا استبعدت «الخطر الأخلاقي»، فإن نظام السوق سيتكفل بالباقي. وأنا على قناعة أن الأسواق المالية غير مستقرة بطبيعتها وأن ميدان العمل غير منتظم بطبيعته، ومعالجة «الخطر الاخلاقي» سوف يسبب تشوشاً جديداً، ولكن في الاتجاه المقابل، ستوجد نقصاً في رأس المال في الأسواق الناشئة. أعتقد أن «صندوق النقد الدولي» يحتاج إلى أن يضطلع بدور أكبر وأنه لا بد من خطوات خاصة لتقليص التفاوت بين المركز والمحيط.

ليس من السهل طرح مثل هذا الرأي لأن المشكلات بالغة التعقيد، وعالية التقنية جزئياً. سأطرح أولاً مراجعة تاريخية شاملة حول كيفية وصولنا إلى ما وصلنا إليه، ثم أحلل الوضع الذي نجم في أعقاب أزمة الأسواق الناشئة في الفترة 1997 - 1999، وأخيراً سأضع بعض الاقتراحات لإصلاح النظام المالي الدولي.

(*) بعد وقت قصير من أداء القسم قال وزير الخزانة الأمريكي لأحد الصحفيين إن الإخفاق في إيقاف الأزمات المالية كان إخفاقاً في ترك الحرية للأسواق. «لم يكن لهذه الإخفاقات أي صلة بفشل الأسهم، بل بغياب الرأسمالية». جيرارد بيكر وستيفان فيدلر «الولايات المتحدة تشير إلى موقف أكثر استبعاداً للتدخل في الأسواق العالمية»، فاينانشيال تايمز (لندن)، 15 شباط / فبراير، 2001، ص 1.

تاريخ شديد الإيجاز لـ «صندوق النقد الدولي»

صُمم صندوق النقد الدولي عندما تأسس في بریتون وودز في تموز/ يوليو 1944 من أجل عالم اتصف بأسعار صرف ثابتة وإشراف على رأس المال. وكانت مهمته جعل نمو التجارة الدولية ممكناً عن طريق وضع قواعد لأسعار صرف العملات والمدفوعات الدولية بتوفير تمويل مؤقت لتعديل ميزان المدفوعات.

رُفعت المراقبة على رؤوس الأموال بالتدريج وانهار نظام سعر الصرف سنة 1971. فقد خلقت أزمة النفط الأولى سنة 1973 اختلالاً شديداً في التجارة وترك للمصارف التجارية أن تدبر أمرها. وحدث توسع هائل في الإقراض المستقل أدى إلى أزمة سنة 1982. وأضحت الأولوية للمحافظة على النظام المصرفي الدولي. وكان صندوق النقد الدولي الوسيلة الرئيسة في وضع سلات إنقاذ وجمعها معاً الأمر الذي سمح للدول المدينة أن «تخدم ديونها»^(*). ومارست المصارف المركزية الضغوط على المصارف التجارية كي تمدد «عن طواعية» استحقاقات ديونها وأن تدفع أموالاً «جديدة» بحيث يستطيع المدينون دفع فوائدهم. وقد نجح صندوق النقد الدولي بصورة عامة في تنفيذ مهمته: فقد تم تجنب التخلف الشديد عن سداد الديون. ذلك كان أصل ما بات يُعرف «بالخطر الأخلاقي»: عند الأزمة يستطيع الدائنون أن يتطلّعوا إلى «الصندوق» لإنقاذهم.

(*) بمعنى دفع الفوائد والأقساط المستحقة بشكل دوري على الدين - المعزب.

وقع معظم عبء التكيف على عاتق الدول المدينة. صحيح أن المقرضين كان عليهم أن يقدموا احتياطات للديون الرديئة وفي النهاية، بعد أن مرّت الأزمة واستطاعت المصارف أن تتعامل معها، فإن معظم الديون أُعيد تنظيمها في صورة سندات برادي Brady، ذات فترة السداد الأطول من الديون التي بودلت بها^(*). وقد صدرت سندات برادي الأولى في المكسيك سنة 1989. وعند إجراء المقارنة نجد أن الضرر الذي لحق بالدول المدينة كان أكبر بكثير مما لحق بالمصارف: فقد خسرت أمريكا الجنوبية عقداً من النمو.

في ظل الليبرالية والسعي نحو إزالة الأنظمة والقيود في عهد إدارة ريغان الأمريكية وحكومة تاتشر البريطانية، استمرت الأسواق المالية في السير قُدماً في الثمانينيات حتى مع استمرار أزمة الإقراض الدولية. وتحققت وفرة في «المشتقات» و«الآلات التركيبية» [وهي أوراق مالية] راجع الملاحظة صفحة 88. وطرحت أنواع جديدة أخرى من الأوراق المالية، وتغير المشهد المالي كلية. حدث ذلك عندما أخذت العولمة شكلها حقاً.

في سنة 1994 عانت المكسيك من الاضطرابات ثانية. فقد اقترضت مبالغ متزايدة من المال كي تحافظ على سعر صرف عملتها المبالغ فيه، وبالغت الحكومة في الإنفاق قبل انتخابات

(*) سميت باسم وزير الخزانة الأمريكية نيكولاس برادي.

1994، عندما انهارت العملة، وأصبح عبء الديون غير محتمل. ومرة أخرى هبَّ صندوق النقد الدولي للنجدة مع مساعدة كبيرة من جانب وزارة الخزانة الأمريكية. ودُفع لحاملي «التيسوبونوس» - سندات خزانة مكسيكية تدفع بالبيزو (العملة المكسيكية) ولكنها مربوطة بالدولار الأمريكي - حقهم بالكامل، وبذا أصبح «الخطر الأخلاقي»، وفقاً لما يقوله أصوليو السوق، أكثر وضوحاً وتأكيداً.

تلك كانت الخلفية التي قامت عليها أزمة الأسواق الناشئة في الفترة 1997 - 1999. وقد دُعي صندوق النقد الدولي ثانية للتدخل في تايلاند، وأندونيسيا، وكوريا الجنوبية. ولكن البرامج هذه المرة لم تثمر، وانتشرت العدوى إلى أن شملت جميع دول «محيط» النظام المالي العالمي.

يمكن القول إن «الصندوق» قد طبّق الوصفة الخاطئة في الأزمة الآسيوية. فقد كانت برامجه تتضمن تعويم العملات، ورفع معدلات الفائدة لاحتواء انخفاض العملات، وتخفيض النفقات الحكومية لاحتواء عجز الميزانية. إضافة إلى ذلك، فُرض عدد من الشروط التي استهدفت بالدرجة الأولى النظام المصرفي كما استهدفت أيضاً عيوباً بنيوية أخرى مثل الاحتكارات القطاعية في أندونيسيا. وكانت النتيجة مفاقمة الانهيار الاقتصادي. فالوصفة وضعت للتعامل مع التجاوزات في القطاع

العام، ولكن في هذه الحالة كانت التجاوزات حاصلة في القطاع الخاص^(*).

ولكن ينبغي التساؤل ما إذا كان أمام «الصندوق» الكثير من الخيارات. وفي رأيي أن النهج المناسب للعمل كان إصدار قرار رسمي بتأجيل سداد الديون يعقبه إعادة تنظيم الديون. وإذا ما خُفّف الضغط الفوري لمدفوعات الدين، فإن تآكل العملة سيتم احتواؤه بدون رفع معدلات الفائدة إلى مستويات عقابية. وسيكون الأثر على الاقتصادات الوطنية أقل سوءاً بكثير. ولكن ينبغي أن أترف أن قرار تأجيل سداد الديون يمكن أن يضرّ بالنظام المالي الدولي ويؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة باضطراد. ولما كانت المهمة الأولى «لصندوق النقد الدولي» هي المحافظة على النظام المالي، فإنه لم يكن بإمكان المخاطرة. فكوريا

(*) تقديم «صندوق النقد الدولي» IMF للسياسة المالية للبرامج الآسيوية مهم هنا. انظر «برامج الدعم الخاصة بالصندوق لكل من أندونيسيا وكوريا وتايلاند» وثيقة الصندوق رقم 178، 30 حزيران / يونيو، 1999. التشدد المالي في الدول يقصد به إعادة ثقة المستثمر من خلال إعادة الدفع، وبالتالي تخفيف الضغط على حساب رأس المال وحشد القطاع الخاص مع تناقص القدرة على الإقراض. وفي حالة «الدفع القوي للسياسة المالية». يصبح الوضع مختلفاً جوهرياً. لأن الافتراضات الأصلية للنمو الاقتصادي، وتدفع رأس المال، ومعدلات الصرف. قد أثبتت خطأها الشديد» (ص 62). التشدد النقدي في تايلاند وكوريا دعم هدف أولوية استقرار أسعار الصرف، ولكن عمليات الحقن الكثيف بالسيولة في أندونيسيا لمواجهة الطلب في المصارف أدت إلى انفجار القاعدة النقدية وتآكل مستمر في العملة (انظر صفحة 38).

الجنوبية، كما جرى، كانت على وشك طلب قرار بتأجيل سداد الديون في كانون الأول / ديسمبر 1997، ولكن المصارف المركزية تدخلت بالضغط على المصارف التجارية من أجل إعادة جدولة ديونها على أساس «طوعي». هذا الترتيب كان يذكر بما جرى سنة 1982، وبث الرعب في الأسواق المالية. وانتقلت العدوى إلى روسيا عندما تخلفت أخيراً عن سداد الديون في آب / أغسطس 1998، واقترب النظام المالي الدولي من التفكك والتلاشي. ولم يتم تلافي ذلك إلا بتدخل «الاحتياطي الفدرالي» الأمريكي U.S. Federal Reserve في الوقت المناسب.

أُتيح «للسندوق» الخيار بالضغط على الاقتصادات الناشئة لفتح أسواق رؤوس أموالها. وبالنظر إلى الوراثة يبدو من الواضح أن الأزمة الدولية تحت قيادة الخزانة الأمريكية قد ذهبت أبعد من اللازم في ذلك الاتجاه. بل إن «صندوق النقد الدولي» اقترح إدراج فتح أسواق رؤوس الأموال ضمن أهدافه الرئيسية عندما نشبت الأزمة الآسيوية. ولم يُسمع الكثير عن ذلك الاقتراح منذ ذلك الوقت.

الوضع الراهن

كشفت أزمة 1997 - 1999 عن خلل جوهري في تركيبة النظام المالي الدولي. البلدان الواقعة في مركز النظام هي في وضع يُمكنها من تطبيق سياسات دورة عكسية Countercyclical.

ففي أوضاع الانكماش التجاري الراهنة، على سبيل المثال، قلصت الولايات المتحدة بشدة من معدلات الفائدة وخفضت الضرائب. ولكن الشروط المفروضة من جانب «الصندوق» مؤيدة للدورية pro-cyclical: فهي تدفع الدول نحو التراجع بإرغامها على تخفيض معدلات الفائدة وتخفيض نفقات الخزينة - أي ما يعاكس على وجه الدقة ما تفعله الولايات المتحدة في ظروف مشابهة.

في الماضي، كانت الدول التي تعمل وفق برامج صندوق النقد الدولي قادرة على استعادة عافيتها لأن الأسواق المالية كانت تثق «بالصندوق» وترغب في اتباع قيادته. فكوريا، على سبيل المثال، كانت مثقلة بالديون سنة 1980 ووقعت فريسة أزمة الإقراض الدولية، ولكنها نجحت في النهوض بنفسها من المشكلة على نحو جيد. ومنذ أزمة 1997 - 1999 فقد الإمبراطور ملابسه: فقد أخفقت برامج «الصندوق» في ضبط الأسواق. وبدا أن الدول المتضررة قد وقعت فريسة دورة تراجعية.

هذه المشكلة ليست بجديدة. إنها سمة مميزة للمعيار الذهبي، وكانت في صميم «الكساد الكبير» في الثلاثينيات. فقد قصد منشئو مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods، وخاصة كينيس Keynes أن تُعامل دول العجز والفائض على نحو متماثل، فكلتا المجموعتين مُلزَمة على قدم المساواة بالتكيف مع إعادة

بناء التوازن. وهذا يعني عملياً أن نفوذ «الصندوق» على دول الفائض غير موجود تقريباً، وأن عبء تعديل أو تصحيح اختلال المدفوعات الدولي قد وقع كلياً تقريباً على عاتق الدول المقترضة.

أصوليو السوق لا يرون أي خطأ في هذا لأنهم يؤمنون بنظام السوق. وهم يرفضون الموافقة على أن النظام قد يتصدع أساساً عندما يعمل على نحو جيد بالنسبة لأولئك المسؤولين عنه. وهم ينسبون أزمة 1997 - 1999 إلى أخطاء بنيوية في الدول المتضررة. وهم حين يعترفون بأي خطأ منهجي تراهم ينسبونه إلى «الخطر الأخلاقي» الذي تشكله محاولات الصندوق لإنقاذ البعض.

مما لا شك فيه وجود عيوب بنيوية في بعض البلدان، والصحيح أيضاً أن «ص.ن.د» قد أوجد خطراً أخلاقياً مع أن هذه الحالة كان يجري المبالغة فيها غالباً. ولكن كيف يمكن للنظام أن يعمل بدون «خطر أخلاقي»؟ لقد كانت محافظ الإنقاذ الخاصة بـ «الصندوق» بمثابة مُعادل أو موازن للمعوقات العميقة لدى دول المحيط، مما سمح للاقتصادات الناشئة أن تجذب رأس المال من الخارج. والنظام ليس بحاجة إلى تغيير، ولكنه لا يكفي لاستبعاد «الخطر الأخلاقي». لا بد من وجود شيء آخر يُوضع في مكانه لمجابهة العوائق الكامنة لدى دول المحيط وخلق ميدان للمناقشة أكثر عدالة. ولهذا فإنني

أدافع عن ضمانات القروض ووسائل تشجيع القروض الأخرى كما فعلت منذ بداية الأزمة حتى الآن.

الحقيقة أن ما يسمى «الخطر الأخلاقي» قد عولج من قبل . ففي أزمة 1997 - 1999 لم ينجح «الصندوق» في كفالة المصارف في أندونيسيا وروسيا، وعانى المستثمرون من خسائر فادحة . وأكثر من ذلك أن الصندوق تحول أثناء الأزمة بمقدار 180 درجة: فبدلاً من أن يكفل القطاع الخاص بات يُصرّ الآن على «طلب الكفالة» منه: حدث هذا التحول بالتدريج: ففي الوقت الذي كانت تتصاعد فيه الأزمة الروسية إلى ذروتها في آب / أغسطس 1998، أصبحت مسألة «الخطر الأخلاقي» قضية سياسية حساسة، وأعاققت جهود السلطات المالية لتجنب التخلف عن سداد الديون . وأصر «الصندوق» بعد ذلك على مشاركة القطاع الخاص في رزمة الإنقاذ الخاصة بالبرازيل . وهذا ما أّخر العملية وضاعف الأزمة لأن المصارف التجارية خفضت من عروضها من أجل المحافظة على توجهاتها الإقراضية . وبالتالي فقد حاول «الصندوق» أن يجد بلداً حيث يمكن أن يعرض سياسته الجديدة الرامية إلى تحمل القطاع الخاص عبء المشاركة . حاول ذلك في أوكرانيا ورومانيا وأخيراً نجح في الإكوادور . لقد تحقق هذا المبدأ الآن وباتت له انعكاساته في أسعار السوق في أدوات الدين لدى الأسواق الناشئة .

ما جرت العادة على اعتباره جدلاً نظرياً يبدو أنه يتحول الآن إلى حقيقة. فاقتمادات الأسواق الناشئة تعاني من تدفق في رأس المال وتكاليف اقتراض أعلى. ويبين الجدول 4 - 1 التدفقات المالية على الأسواق الناشئة. يمكن أن نلاحظ أن تدفق القروض هبط بحدة منذ سنة 1996. ما يبدو أقل وضوحاً، لأنه يحتاج وراء عبارة «الإقراض المقيم» البريئة، إن هروب رأس المال يعادل معظم التدفق. فإذا ما جمعنا الإقراض المحلي، وسندات الاستثمار، وتدفق رؤوس الأموال الخاصة معاً نجد تدفقاً صافياً من الأسواق الناشئة منذ سنة 1997، ينحدر من رصيد إيجابي بمقدار 81,7 مليار دولار سنة 1996 إلى رصيد سلبي بمقدار 106 مليار دولار سنة 2000، عُوض بتدفقات أعلى قليلاً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتمويل الرسمي. ويبين الجدول 4 - 2 «مؤشر مورغان للأسواق الناشئة» EMBI من 1991 وحتى 2001. ويمكن أن نلاحظ أن رسوم التأمين ضد المخاطرة قد استقرت عند مستويات أعلى بكثير من تلك التي سادت قبل الأزمة في 1997 - 1999. والسؤال الوحيد هو ما إذا كان التغيير مؤقتاً أو دائماً. فأصوليو السوق يعتبرونه مرحلياً، وأنا أصر على أنه بنوي. صحيح أن الأسواق قد أصبحت أكثر تفرقاً وتميزاً ما بين الدول، ولكن موقف الأسواق المالية من دول المحيط (الدول الهامشية) تغلب عليه السلبية بقوة. لقد زادت مخاطر

الإقراض أو الاستثمار في الدول الطرفية أو حيازة عملاتها بشدة، ولما كانت تلك المخاطر قد انعكست من خلال تكاليف الاقتراض الأعلى، فإن المكاسب قد تقلصت. وبالتالي أصبح من الصعب جداً تحقيق نمو اقتصادي في دول المحيط، كما أن الافتقار إلى تحقيق تقدم بات يولد مخاطر سياسية. وفي نموذج آخر للمنافسة غير العادلة، نجد أنه حتى أفضل الشركات في الأسواق الناشئة قد يتوجب عليها أن تدفع علاوات فائدة لرفع رأس المال تضر بقدرتها على المنافسة في السوق العالمية وتجعلها تتبع مؤشر مورغان الإجمالي لأدوات الإقراض التي يهemin عليها الدولار، الصادرة عن الأسواق الناشئة: سندات برادي، قروض، سندات اليورو وأدوات السوق المحلية. ويشمل هذا الدول التالية: الجزائر، الأرجنتين، البرازيل، بلغاريا، تشيلي، الصين، كولومبيا، ساحل العاج، كرواتيا، إكوادور، اليونان، هنغاريا، لبنان، ماليزيا، المكسيك، مراكش، نيجيريا، باناما، بيرو، الفلبين، بولونيا، روسيا، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، تركيا، فنزويلا: المصدر مؤشر مورغان EMBI، كانون الأول / ديسمبر - 2001.

Chart 4.1: Emerging Market Economies' External Financing (in Billions of Dollars)

الجدول 4 - 1 التمويل الخارجي لاقتصادات الأسواق الناشئة (م.و)

1994	1993	1992	1991	1990	
70.6 -	78.2 -	50.1 -	20.4 -	15.5 -	ميزان الحساب النقدي
					تدفقات القطاع الخاص ا
29.4	45.4	13.8	5.9		حقيبة الاستثمار الصافي آ
73.4	96.5	77.0	42.6	22.8	الاعتمادات الخاصة/ الصافي ب
102.8	141.9	90.8	48.5	22.8	المجموع أ + ب
81.0 -	66.1 -	59.9 -	41.5 -	36.8 -	الإقراض المحلي ومصادر أخرى
21.8	75.8	30.9	7.0	14.0 -	المجموع الجزئي 1 + 2
67.2	44.8	31.9	23.4		الاستثمارات المباشرة/ صافي
26.2	23.4	35.9	35.8	40.4	التدفق الرسمي الصافي
115.2	144.0	98.7	66.2	26.4	مجموع التمويل الخارجي الصافي (I + II + III + IV)

1 - صافي حقيبة الاستثمارات الخارجية

2 - صافي مخصصات تسديد الديون

3 - صافي الإقراض، العملات الذهبية، الأخطاء، والحذف

الاستقرار المالي: صندوق النقد الدولي

1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001 f	2002 f
- 85,1	- 96,1	- 76,8	- 8,2	23,1	39,2	12,4	
24,4	35,7	25,7	13,6	15,5	16,3	3,8	9,0
123,1	198,7	121,0	8,9	- 21,8	20,3	- 22,1	10,3
147,5	234,4	146,7	22,5	- 6,3	36,6	- 18,3	19,3
- 90,4	- 152,7	- 179,9	- 146,1	- 120,2	- 142,6	- 99,1	- 95,8
57,1	81,7	- 33,2	- 123,6	- 126,5	- 106,0	- 117,4	- 76,5
81,3	93,3	116,1	120,7	147,6	130,2	124,4	108,0
40,9	4,7	36,7	52,4	10,5	- 1,3	29,6	20,2
179,3	179,7	119,6	49,5	31,6	22,9	36,6	51,7

المصدر: معهد التمويل الدولي، واشنطن دي. سي - 20 أيلول / سبتمبر 2001

الشكل 4 - 2 مؤشر مورغان للأسواق الناشئة

كانون الأول / ديسمبر 2001 الانتشار العالمي السائد



يتتبع مؤشر مورغان العائد الإجمالي لأدوات الاقتراض التي يهيمن عليها الدولار والصادرة عن الأسواق الناشئة: سندات برادي، قروض، سندات اليورو وأدوات السوق المحلية. ويشمل هذا الدول التالية: الجزائر، الأرجنتين، البرازيل، بلغاريا، تشيلي، الصين، كولومبيا، ساحل العاج، كرواتيا، أكوادور، اليونان، هنغاريا، لبنان، ماليزيا، المكسيك، مراكش، نيجيريا، باناما، بيرو، الفلبين، بولونيا، روسيا، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، تركيا، فنزويلا. المصدر: مؤشر مورغان EMBI، كانون الأول - 2001

أهدافاً سهلة للسيطرة عليها من قبل الشركات الصناعية المقيمة في البلاد^(*). وهذا يصح على دول متباعدة مثل جنوب أفريقيا، وبلغاريا والبرازيل. إن التكلفة الباهظة أو عدم توفر رأس المال هي العدوى الجديدة. وهي لا تُسفر عن نفسها من خلال نقص الاستثمارات الأجنبية فقط، بل ومن خلال هروب رأس المال المحلي أيضاً. فبعد أزمة 1997 - 1999 هربت الوفورات العالمية إلى الولايات المتحدة بحثاً عن فرص استثمار أفضل، وبعد انفجار فقاعة التكنولوجيا، استمر التدفق بدافع البحث عن ملاذ آمن. فالولايات المتحدة، خلافاً لدول الميحت، لم يكن لديها مشكلة في تمويل عجز حساباتها الجارية، والتي وصلت سنة 2000 إلى 4,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP.

ما نفتقد إليه الآن مجموعة من الحوافز لتشجيع تدفق رأس المال على الأسواق الناشئة. ومن الأمور الشائعة تاريخياً أن تصحيح عيب من العيوب يخلق عيباً آخر. فبعد الحرب العالمية الأولى بنى الفرنسيون «خط ماجينو» لتحسين وضعهم في حرب الخنادق، ولكنهم قد جرى اجتياحهم بالدبابات في الحرب العالمية الثانية. وعلى نحو مشابه نجد أن تحول «صندوق النقد

(*) في سنة 2000 تدفق 64٪ من صادرات رؤوس الأموال الصافية على الولايات المتحدة، في حين أنها بلغت 35٪ في الفترة 1992 - 1997 وفقاً لتقرير «صندوق النقد الدولي»: أسواق رؤوس الأموال الدولية، قضايا الآفاق والسياسة الجوهريّة (واشنطن دي. سي: صندوق النقد الدولي، 2001).

الدولي» في سياسته من تقديم الضمانات إلى طلب الضمانات كان يهدف إلى كسب معركة الأمس : تجنب أزمة اعتمادات (أرصدة دائنة) بالحيلولة دون وقوع طفرة إقراض غير سليمة . وقد نجح «الصندوق» في هدفه ولكنه زرع أيضاً بذور الأزمة التالية : التدفق غير المناسب لرأس المال على الأسواق الناشئة .

لا حلول سحرية

من الأسهل تحديد المشكلات من شفاؤها . لقد شرحت من قبل لماذا تتصف الأسواق المالية بطبيعتها بعدم الاستقرار . لا توجد صيغة سحرية يمكنها أن تبديل هذا الوضع . فالنظام المالي يطرح بعض الأمثلة الممتازة على مشكلات ليس لها حل . ومن المهم أن ندركها كي نبتكر بعض المقترحات العملية التي تقلص من نتائجها السلبية .

المشكلة الأولى المستعصية على الحل هي النظام النقدي . فأي نظام يسود لا بد أن يكون ناقصاً ، ومرور الوقت كفيل بالكشف عن موطن الخلل . أسعار الصرف الثابتة صارمة جداً ؛ وأسعار الصرف العائمة مرشحة إلى أن تطور اتجاهات تعزيز ذاتي تؤدي بها في النهاية إلى عدم التوازن . والعملات الرئيسية تُظهر مثل هذه الحالات بوضوح . وهذه الاتجاهات غالباً ما تستمر سنوات عدة قبل أن تنعكس ، مسببة تقلبات واسعة ومُمزَّقة (*) .

(*) كثيراً ما يقال إن التقلبات في العملة ليست أوسع من تارجحات الأسعار في بعض السلع الأساسية . ولكن هذا لا يغير من حقيقة أن كليهما يُوقع في الفوضى .

تثبيت أسعار النقد، أي ربط قيمة النقد بالدولار، أو اليورو، أو بسلة عملات، هو أيضاً غير قابل للاستمرار. فانهيار تثبيت أسعار العملة في جنوب شرق آسيا كان السبب الفوري لأزمة 1997. وبعد الأزمة طُرحت نظرية تفيد أن الحل ينبغي إيجاده بين النقيضين: إما هيئة نقدية أو تعويم حر. الهيئات أو المجالس النقدية أكثر رسمية وأكثر صرامة من عملية تثبيت النقد. فتحت سلطة الهيئة النقدية يُحرم على السلطة النقدية بموجب القانون إصدار نقد وطني ما لم يتوفر مقدار مكافئ من العملة الصعبة يتم إيداعه.

أثبتت الأحداث أن نظرية الزاوية القصوى زائفة. فترتيبات هيئة النقد وضعت الأرجنتين في موضع يتعذر الدفاع عنه، وأسعار الصرف العائمة أدت إلى ارتفاع لا ينتهي لسعر الدولار. الحل المستقر الوحيد هو وجود عملة واحدة، ولكن هذا أمر لا يتقبله العالم. إذ حتى «الاتحاد الأوروبي» يواجه صعوبات مع عملته الموحدة (اليورو).

المشكلة الأخرى المستعصية على الحل هي عدم وجود مصرف مركزي عالمي. فصندوق النقد الدولي لا يستطيع أن يعمل كملاذ أخير للإقراض لأنه لا يمارس الإشراف على أنظمة المصارف المحلية. والعمل بهذه الطريقة يعني توقيع شيك على بياض. وغياب المقرض الذي يتحلى بصفة الملاذ الأخير يرغم

دول المحيط على انتهاج سياسة الدورات، المناهضة للسياسة النقدية الكينزية.

من الناحية الواقعية فإن «نظام الاحتياطي الفدرالي» والخزانة الأمريكية هما المسؤولان عن سياسة العالم الماكرواقتصادية، وإن كان للدول السبع الأخرى الكبرى G7 رأيها أيضاً^(*).

التواجد في موقع اتخاذ القرار يعطي الولايات المتحدة ميزة هائلة، رغم أن هذه الحقيقة لا يُعترف بها عادة. السلطات الأمريكية تولي عناية كبيرة للأوضاع في الخارج، ولكن مسؤوليتها الأولى هي الأوضاع في الداخل، وهذا ما يوجه تصرفاتها في التحليل النهائي. وعندما تتهدد الأسواق المالية في المركز، فإنها تتدخل بقوة، وهي قادرة على تحمل ما تعاني منه الدول المحيطة بدون أن تتأثر.

الفوائد التي تُكتسب من مسؤولية أمريكا عن النظام يمكن أن تتبين من خلال المقارنة ما بين دور ألمانيا سنة 1992 ودورها اليوم. ففي سنة 1992 كان «البنك الاتحادي» (البوندس بانك)

(*) تقدر هيئة «ص.ن.د.» أن ارتفاع بنسبة 1٪ من نسبة الفائدة الأمريكية يمكن أن تخفض الناتج القومي الإجمالي للدول النامية بمقدار $\frac{1}{2}$ ٪ سنوياً وفقاً لقاعدة التنبؤات. انظر ف. أورورام. سيريسولا: «كيف تؤثر سياسة الولايات المتحدة النقدية على الأوضاع الاقتصادية في الأسواق الناشئة؟». الولايات المتحدة، موضوعات مختارة، تقرير ص.ن.د. رقم 00/1/12 (واشنطن دي. سي - صندوق النقد الدولي 2000).

مسؤولاً عن السياسة النقدية لآلية معدلات الصرف الأوروبية ERM. إعادة توحيد ألمانيا على أساس معدل صرف 1 مقابل 1 (أي مارك غربي مقابل مارك شرقي) قد ألقى على كاهل ألمانيا ضغوطاً تضخمية في الوقت الذي كانت فيه بقية دول أوروبا تعاني من البطالة والركود. وكان «البنك الاتحادي» (البوندرس بانك) ملتزماً بموجب قانونه أن يرفع أسعار الفائدة في حين كانت بقية دول أوروبا بحاجة إلى أسعار أدنى. وقد أدت التوترات إلى انهيار «آلية معدلات الصرف الأوروبية» ERM.

ألمانيا اليوم لها صوت واحد في «المصرف المركزي الأوروبي» ECB. وهي لم تحصل على حافز اقتصادي من طرح «اليورو»، في حين أن الدول الثانوية في «منطقة اليورو» - إسبانيا، وإيطاليا، وإيرلندا - استفادت من انخفاض في معدلات الفائدة المحلية قريب من المستوى السائد في المركز، وخاصة ألمانيا. وبالمحصلة إن تلك الدول باتت وضعها أفضل في حين أن الاقتصاد الألماني بات الأضعف ضمن «منطقة اليورو». وتقوم سياسة «المصرف المركزي الأوروبي» ECB على الأوضاع الاقتصادية في منطقة اليورو في مجملها، لذا سرعان ما أصبحت ألمانيا الرجل المريض في أوروبا. هذا المثال يُبَيِّن أن التواجد في موقع المسؤولية عن النظام يمنح فائدة محددة لا علاقة لها بالغنى أو عدمه. ولكن وجودك في موقع الغنى والقوة يؤهلك للمسؤولية بالطبع.

بعض المقترحات العملية

سيكون من غير الواقعي أن تدافع عن تغيير شامل في البنية القائمة للنظام المالي الدولي. فالقوة النسبية لبعض الدول قد تتغير من وقت إلى آخر، ولكن الولايات المتحدة ليست في طريقها إلى التنازل عن عرش موقعها، كما لن تكون الدول الأخرى قادرة على الثورة ضدها. وقد تجد الدول الهامشية من المؤلم أن تخضع للنظام، ولكن الانعزال عنه ربما يكون أكثر إيلاماً.

بيد أنه ليس من غير الواقعي أن ندافع عن بعض التحسينات في الترتيبات السائدة. المجتمع المفتوح هو مجتمع غير كامل غير إنه مستعد لبحث التحسينات. والبناء المالي الحالي يتصف بالتأكيد بعدم الكمال، ومما سيفيد جميع الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة، أن تعمل على تحسينه. بعض الدول مثل الأرجنتين وتركيا كانت تحوم عند حافة الكارثة، وثمة دول هامشية أخرى تعاني من أقساط عالية للتأمين ضد المخاطر وتفتقر إلى تدفق الاستثمارات. ولقد باتت أوضاع بقية دول العالم موضع اهتمام بالغ بالنسبة للسلطات المالية في المركز.

كنت قد اقترحت تحسيناً مهماً في الفصل الثاني: استخدام «حقوق السحب الخاصة» لتقديم المساعدات الدولية. وهذا ما يمكن أن يساعد في تقليص التفاوت ما بين المركز والمحيط؛ كما من شأنه أن يعمل كأداة لسياسة عكس حلقيّة countercyclical

يمكن أن تصبح ذات قيمة كبيرة إذا ما غرق الاقتصاد العالمي في الانكماش. هنا أريد أن أسبر على نحو أعمق وأتفحص أي تحسينات أخرى يمكن أن تجري على النظام المالي العالمي.

نستطيع أن نحدد نقصين كبيرين، أو على وجه أدق حالتي عدم توازن، في طريق «صندوق النقد الدولي» كإثنين حتى وقت قريب. الأول هو التفاوت بين منع الأزمة والتدخل في الأزمة؛ والثاني التباين في التعامل مع المقترضين والمقرضين.

المبادئ العامة التي ينبغي أن تنتهجها الإصلاحات البنوية في «الصندوق» واضحة. فعليها أن تكون أكثر توازناً ما بين منع الأزمة والتدخل فيها وأفضل توازناً ما بين تقديم الحوافز لبلدان تنتهج سياسات سليمة، ومعاقبة تلك البلدان التي لا تفعل ذلك. هذان الهدفان مترابطان: فمن خلال تقديم الحوافز فحسب يستطيع «الصندوق» أن يمارس نفوذاً أقوى على السياسات الاقتصادية للدول المختلفة قبل أن تلتفت إحدى تلك الدول إلى «الصندوق» وقت الأزمة.

حظيت هذه المبادئ العامة باعتراف واسع، ولكنها لم تنفذ على نحو ملائم لأن أصولية السوق وقفت في طريقها. وبدلاً من ابتكار مجموعة مناسبة من العصبي والجزرات، اعتمدت السلطات النقدية على نظام السوق إلى حد أكبر مما ينبغي. وكان من الممكن تسوية طريقها هذه لو أن الأسواق المالية كانت تتجه

فعلاً نحو التوازن، أما وقد أصبحت التوازنات المتعددة الآن جزءاً مقبولاً من النظرية الاقتصادية، فإن ذلك الاعتقاد لم يعد من الممكن الدفاع عنه. نظام السوق يوفر العصا ولكن الجزرات غير موجودة - تقريباً.

حقوق «الصندوق» بعض التقدم في مجال منع الأزمات عن طريق تقديم «تسهيلات اقراض الطوارئ» (CCL (Contingency Credit Lines) هذه «التسهيلات» تكافئ الدول التي تنتهج سياسات سليمة بمنحها حق الوصول إلى تسهيلات «الصندوق» قبل أن تنشب الأزمة وليس بعدها. ولسوء الطالع إن الرغبة في الحيلولة دون الأزمة كانت تصطدم مع التأكيد على نظام السوق (الذي يرفض التدخل)، وكان الأخير هو الذي يكسب: فالشروط الأصلية مشددة جداً ومكلفة جداً بحيث أنها لا تجذب أي راغب. وقد عدلت الشروط مؤخراً لجعل التسهيلات أكثر جاذبية. ومع هذا لا يوجد من يطلبها.

ينبغي على «الصندوق» وكبار شركائه أن يشجعوا بحماسة استخدام «تسهيلات إقراض الطوارئ» CCL. «الصندوق» لديه وفرة من السيولة النقدية التي ينبغي أن تُستخدم على نحو أفضل. وإذا اقتضى الأمر، ينبغي تزويد «الصندوق» برؤوس أموال إضافية.

بالإضافة إلى تسهيلات الطوارئ CCL ينبغي اتخاذ خطوات

أخرى لتعزيز الحوافز من أجل اتخاذ سياسات سليمة وتقليص الخلل ما بين المركز والمحيط. ويمكن أن تؤخذ بدائل عدة بعين الاعتبار:

(1) يمكن «صندوق النقد الدولي» أن يُصنف الدول. الدرجة الأعلى سوف تتيح بصورة آلية للبلد المعني تلك «التسهيلات» بدون تكلفة تقريباً، ويتم التأكيد لحاملي السندات أنه في حال توفر برنامج «للصندوق» فإن مطالبهم ستكون موضع التقدير الكامل. وهذا ما سيوفر تعزيزاً قوياً لصلاحية تلك الدولة للحصول على القروض. وعلى النقيض من ذلك، أن الدول ذات الدرجات الدنيا سيوضح لها الصندوق مسبقاً أنها لن تشارك في أي برنامج بدون مشاركة قوية مع القطاع الخاص. أما الدول ذات الدرجات المتوسطة فقد يُحمّلها «الصندوق» درجات مختلفة من المشاركة في العبء.

(2) اتفاقية بازل التي تضع معايير لرأس المال متفق عليها دولياً للمصارف التجارية يمكن أن تترجم تصنيفات «الصندوق» إلى تنويعات من متطلبات رأس المال لديون المصارف التجارية.

(3) «الاحتياطي الفدرالي» (U.S. Federal Reserve) و«البنك المركزي الأوروبي» ECB و«بنك إنكلترا»، و«بنك اليابان» يمكن أن تقبل في نوافذ الحسم لديها إصدارات خزينة لبلدان مختارة. هذا الامتياز يمكن أن يقتصر على بلدان معينة أو على أوضاع

خطيرة بشكل خاص. فعلى سبيل المثال بعد أن تخلفت الأرجنتين عن سداد الديون، يمكن أن يشمل هذا الامتياز بعض بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى التي انتهجت سياسات سليمة. وهذا ما يحول دون انتشار عدوى عدم السداد إلى بلدان مثل البرازيل، أو تشيلي، أو المكسيك.

(4) والتوسع في هذا الشأن - ربما التوسع كثيراً - تستطيع المصارف، المركزية ذاتها أن تقبل في نوافذ الحسم الخاصة بها سندات ذات مدى أطول لبعض الدول المختارة، وأن تفرض عليها حسومات معقولة يمكن أن تختلف من حين إلى آخر. وهذا من شأنه أن يساعد البلدان الهامشية على إطالة فترة ديونها. والأهم من ذلك أنها ستجعلها قادرة على متابعة سياساتها المناهضة للدورية، شريطة أن تقوم المصارف المركزية بتحديد الحسومات في مستويات ملائمة.

(5) يمكن أن يوافق «الاحتياطي الفدرالي» و«البنك المركزي الأوروبي» و«بنك إنكلترا» و«بنك اليابان» اختيارياً على إدارة عمليات سوق مفتوح مستخدمة شرائح آمنة من الأوراق الحكومية التي تُصدرها الدول الهامشية التي يمنحها «للصندوق» أعلى التصنيفات.

هذه الترتيبات من شأنها أن تساعد على تخفيف عدم التناسق في كلتا الحالتين في الوقت نفسه. وسيكون «الصندوق» في وضع أفضل من أجل الحيلولة دون تطور الأزمات لأنه سيكون

أحد متطلبات التصنيف العالي وجود سقف للالتزامات قصيرة الأجل المترتبة على بلد من البلدان. والبلد المعني سيلتزم بجمع ونشر معلومات مناسبة عن ديونه الخارجية. وهذا ما سيسمح «للسندوق» بمراقبة ديون الدول المختلفة بصورة أفضل، ويمكن له أن يخفض التصنيف لدرجة أدنى إذا ما تدهورت الأوضاع الماكرواقتصادية(*) لتلك البلد. وفي الوقت نفسه سيتوفر توازن أفضل في التعامل ما بين المقرضين والمقترضين. ولسوف تتمتع الدول التي تنتهج سياسات سليمة بتعزيزات ائتمانية، في حين أن المقرضين للدول ذات التصنيف المتدني سوف يتعرضون لمخاطر أكبر.

من الجدير ذكره أن واحداً فقط من هذه الاقتراحات، وتحديدًا تنوع متطلبات رأس المال من المصارف التجارية، كان موضع اعتبار جدي. وحتى المناقشة حوله أخذت منحى مختلفاً إلى حد ما. فقد قبلت «لجنة بيزل للإشراف على المصارف» فكرة تصنيف البلدان، ولكنها ستترك المؤسسات المالية

(*) في سنة 1997 لم يكن لدى مصرف كوريا المركزي سجلات لقروض تقل مدتها عن 12 شهراً. معظم القروض المعلقة الواقعة ضمن هذه الفئة زادت من حدة الأزمة. وثمة معيار جديد لكشف المعلومات لدى «الصندوق» تتضمن تقاريراً عامة مفصلة ومختلفة عن الديون طويلة وقصيرة الأجل. وتراجع الفقرة الرابعة من هذا التقرير السنوي، الذي تشارك فيها كوريا كشأن عدد متزايد من الدول، كيف تقترب دولة ما من تحقيق هذا المعيار وما هي الفجوات. ولكن المعطيات الجيدة حول ديون القطاع الخاص ما يزال من الصعب الاعتماد عليها حتى بالنسبة للدول الصناعية.

المتخصصة تعتمد إلى حد كبير على تقديراتها الخاصة للمخاطر كي تقرر مقدار رأس المال الذي يُخصَّص لقروضها المجدية. وتستطيع المؤسسات المالية الأقل تخصصاً أن تعتمد على وكالات تصنيف الاعتمادات التجارية^(*).

جوبه اقتراح إفساح المجال لصندوق النقد الدولي (ص.ن.د.) كي يصنف أعضاءه بمعارضة شديدة. وجادل بعضهم أن «الصندوق» لن يجرؤ على تخفيض درجة بلد ما لأنه بذلك قد يحدث الأزمة التي يفترض أن يحول دونها. ولكن الصندوق يهتم أساساً بالمحافظة على النظام، وإحداث أزمة عاجلاً وليس آجلاً قد يقلل من صرامة الأزمة عند وقوعها. وبدلاً من ذلك ينبغي، كما جادل بعضهم، أن يُمنع «الصندوق» من تخفيض درجة بلد ما عن طريق الضغوط السياسية. ولكن «الصندوق» سيكون قادراً بقوة على رفض مثل هذه الضغوط، لأنه إذا أساء التقدير فلسوف يضطر إلى تعريض موارده الخاصة للخطر.

ثمة اعتراض آخر مفاده أن تقسيم الدول إلى دول ذات تصنيف عالٍ أو تصنيف منخفض سوف يخلق الكثير من عدم التماسك والترابط. ولكن السلطات النقدية تملك تحت تصرفها الكثير من الوسائل للتخفيف من عدم التماسك هذا. فهي تستطيع

(*) لجنة بيزل للإشراف المصرفي هي هيئة استشارية تتألف من مصارف مركزية ومشرفين مصرفيين من مجموعة تضم 10 دول في أوروبا، وكندا، واليابان، والولايات المتحدة.

أن تنوع مقادير سندات الخزينة التي ترغب في حسمها، أو أن تنوع نسبة الحسم. و«اتفاقية بيزل» بوسعها أن تفرض متطلبات مختلفة تتعلق برأس المال على القروض المصرفية وفقاً لتصنيفات «صندوق النقد الدولي».

ولكن المعارضة الرئيسة جاءت من جانب أصوليي السوق المشغولين بمسألة «الخطر الأخلاقي». هل يوجد ثمة نظام الضمانات «الصندوق» يشجع الإقراض غير السليم؟ الجواب: لا. إذا سبب الإقراض غير السليم أزمة سيكون على «الصندوق» أن يتقبل العواقب ويقدم المساعدة. وسيتعرض «الصندوق» لأخطار حقيقية بدلاً ممارسة «الخطر الأخلاقي». وهذا مثال آخر على الإفراط في استخدام فكرة «الخطر الأخلاقي» (*).

على أن الاعتراض الأقوى أن «الصندوق» يفتقر إلى منهج للتمييز ما بين السياسات الاقتصادية السليمة وغير السليمة. وأنا أوافق على صحة هذا الاعتراض، وخاصة في ضوء التطورات الأخيرة. فبعد أدائه السيئ في أزمة 1997 - 1999، والهجوم عليه من كل جانب الآن يبدو «الصندوق» كمن ضلَّ طريقه. لست في وضع يؤهلني لوضع المنهاج الذي ينبغي على «الصندوق» أن يتبعه في تصنيف الدول المختلفة، ولكنني لا أشك أن «الصندوق» نفسه سيكون قادراً على القيام بذلك إذا ما أُعطي

(*) يقصد «بالخطر الأخلاقي» الأثار السلبية الناتجة عن التدخل في عملية السوق الصرفية لإنقاذ دول تعجز عن سداد ديونها، بدلاً من ترك آلية السوق لتعمل دون تدخل.

المسؤولية في هذا الشأن. فبعد كل هذا، فإن المصارف المركزية الوطنية كانت تفتقر أيضاً إلى المنهاج الملائم عندما أنيط بها لأول مرة الحيلولة دون الأزمات المالية والمحافظة على اقتصادياتها وفق مكيال سليم، ولكنها أوجدته وأصبحت ناجحة تماماً في عملها؛ ويمكن أن يحدث الشيء نفسه بالنسبة «للسندوق». والحق أن «الصندوق» كان قد اتخذ خطوة مهمة نحو تقييمات أكثر موضوعية ونشاطاً عن طريق طرح مجموعة قواعد ومعايير للمقومات الرئيسة لأداء السياسة والاستقرار المالي، بالتعاون الوثيق مع مؤسسات مثل «بنك التسويات الدولي» و«لجنة بيزل للإشراف على المصارف».

قبل أن تنفذ الخطوات التي يجري الدفاع عنها هنا لا بد من حل بعض المسائل القانونية المهمة. ففي الوقت الحاضر لا توجد إجراءات إفلاس بسبب دين للدول صاحبة السيادة؛ ونتيجة لذلك لا يملك «الصندوق» الصلاحية لفرض أي عبء على القطاع الخاص للمشاركة في سداد مثل هذا الدين الحكومي. وخطة إعادة تنظيم (جدولة) الدين المعتمدة من قبل «الصندوق» قد لا تكون مقبولة لدى المحاكم، وخاصة المحاكم الأمريكية على الأقل، والتي تحكم في كثير من الأحيان قضايا الديون الدولية، إلا إذا كانت معتمدة أيضاً من أصحاب السندات (المدينين). ولكن آلية الحصول على الموافقة غير متوفرة. ثمة نحو ربع السندات الدولية فقط التي يصدرها المقترضون في

الأسواق الناشئة تتضمن فترات تحد من قدرة المساهمين المختلفين على معارضة الجدولة. ومثل هذه الفقرات غير مسموح بها بموجب القانون الأمريكي.

إن إصدار حماية من الدائنين ذات طابع قضائي قد يتطلب تعديل مواد اتفاقية «الصندوق» لإعطائه حق تجميد عمليات التحصيل^(*). وقد عارضت لجنة الاستثمار مثل هذا التعديل حتى الآن. ولكن حملة السندات والمصارف الاستثمارية لن يكون لديها سبب للاحتجاج إذا ترافقت قواعد تجميد التحصيل الجديدة مع حوافز التشجيع على الإقراض التي أشرنا إليها.

يولي «صندوق النقد الدولي» الآن بدعم وتشجيع من وزارة الخزانة الأمريكية اهتماماً كبيراً لإيجاد آلية دولية للإفلاس^(**). ولكن ليس ثمة اهتمام بوسائل تشجيع الإقراض المقترحة في هذا الكتاب. وهذا أمر مؤسف لأن كلا الإجرائين سيكون من الأسهل تنفيذهما مترافقين معاً بدلاً من إجراء الإفلاس بدون عوامل ملطفة.

(*) تمنح المادة 8 - 2 ب «الصندوق» صلاحية المعاقبة على تقييد رأس المال والتبادل الذي يمكن أن يحظر أو يحد من توفر العملة الصعبة لبعض أنواع المدفوعات عبر البحار، ولكن ثمة تساؤلات حول التشريعات القانونية للصندوق في مواجهة القوانين التعاقدية الوطنية. فقد أعطت المحاكم في بلدان مختلفة تفسيرات متعددة. للحصول على ملخص لهذه القضايا، انظر «حل الأزمات المالية ومنعها: دور القطاع الخاص» نشرة «ص.ن.د.» 26 آذار / مارس، 2001.

(**) آن كروغير، النائب الأول للمدير الإداري لصندوق النقد الدولي، تخاطب الأعضاء السنويين في «نادي الاقتصاديين الوطني»، معهد المؤسسة التجارية الأمريكية، واشنطن دي. سي. 26 تشرين الثاني/نوفمبر، 2001.

القضية ملحة. فالأرجنتين امتنعت عن سداد الديون. والكتابات مرسومة على الجدران منذ وقت طويل، والأسواق المالية تستطيع أن تقرأ الرسالة بوضوح، كما لو أنها هي التي كتبتها. وكان السؤال الوحيد هو ما إذا كان إعادة جدولة الديون سيحدث بشكل منظم أو فوضوي. الإجابة تعتمد إلى حد كبير، وليس على وجه الإطلاق، على ما إذا كان «صندوق النقد الدولي» يستطيع أن يقدم المساعدة من أجل تخفيض منتظم لعبء البلدان في مواجهة اعتراضات حملة السندات الراضين. هناك بالطبع شروط أخرى ينبغي على الأرجنتين أن تليها كي تنهياً للمساعدة الدولية، ولكن غياب الوضوح في هذه المسألة حال دون قيام حوار مفيد.

من نافلة القول أن نقول إن تخلف الأرجنتين عن سداد الديون قد تحول إلى فوضى عارمة. فالمضامين الكاملة لما حدث لم تُستوعب جيداً بعد. فوزير الاقتصاد الأرجنتيني السابق، دومينجو كافالو، قد ضحى بكل شيء عملياً للمحافظة على مجلس النقد وتلبية المطالب الدولية. وسلامة نظام التقاعد المحلي والأنظمة المصرفية قد أفسدت ولم يكن هنالك ملجأ آمن للمدخرات الوطنية. وعندما جاء الانهيار كان عنيفاً نظراً لثورة الشعب وسقوط الحكومة. ولم يكن ثمة تراجع، وتوقف النظام المالي كليةً عن العمل. وكانت العواقب مدمرة بالنسبة للأرجنتين، وسيكون هناك أيضاً أصداء سلبية بالنسبة للنظام

المالي الدولي، رغم أن هذه لم تتبين بعد في الأسواق المالية. وكان أول رد فعل للأسواق هو شعور بالارتياح لعدم انتقال العدوى كلياً. كان التخلف عن سداد الديون متوقفاً جداً إلى درجة أنه أسقط من الحساب تماماً. وقد تضررت الاستثمارات الأجنبية المباشرة - المصارف والمرافق وشركات النفط - ضرراً بالغاً. والانتهاكات الشديدة للعقود سوف تعرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة للخطر. والتي كانت تعتبر حتى تاريخه العنصر الأكثر استقراراً وموثوقية في تدفق رؤوس الأموال على الأسواق الناشئة. العدوى ستكون بطيئة لأن الاستثمارات المباشرة تتحرك ببطء أكبر بكثير من الودائع المالية الأخرى، ولكنها من المتوقع أن تنتشر. فالمصارف والمرافق الإسبانية التي تضررت في الأرجنتين يحتمل أن تتقلص في الأسواق الناشئة الأخرى، وخاصة إذا ما عاقبها سوق الأوراق المالية على تعرضها للانكشاف عبر البحار، والمستثمرون المباشرون الآخرون، وخاصة في القطاع المالي، لا بد أن يتأثروا بدورهم. أما مدى التقلص العام فسوف يعتمد إلى حد كبير على ردود الفعل السياسية.

الغليان في الأرجنتين يمكن أن يصل بالأمور إلى الذروة. فالخلل القائم في الترتيبات الجارية، وخاصة النقص المتزايد في رأس المال، وما يعقبه من تزايد المخاطر على الدول المحيطة

سيصبح بالغ الحدة. ومسألة كيف يمكن أن تحل مشكلة التخلف عن سداد الديون بطريقة منظمة لا بد أن تجد تسوية. والنتيجة المحتملة نوع من إعلان الإفلاس الدولي. وهذا ما سوف يفسد النظام الذي يحافظ على استمرار الإقراض الدولي، لأن الدول المستقلة، خلافاً للمقترضين الخصوصيين، لا توفر أي ضمانات ملموسة؛ الأمن الوحيد الذي يملكه الدائن هو الألم الذي سيعاني منه المقترض إذا توقف عن سداد الديون. لهذا اعترض الدائنون بشدة على أية إجراءات تقلص الألم الذي تشعر به الدول التي لا تدفع ديونها. سواء كان ذلك بالعمل الجماعي في سندات الحكومة أو بإجراءات صندوق النقد الدولي. كما أن الإقراض من أجل الديون المستحقة التي تأخر سدادها مبدأ طرح منذ أزمة الأسواق الناشئة وهو يسمح «لصندوق النقد الدولي» أن يقرض الدول المتأخرة عن سداد ديونها إلى الدول المساهمة. كلتا هاتين المبادرتين هما جزء من التوجه الجديد بشأن «الخطر الأخلاقي»، والتي تصر على طلب الضمانة من القطاع الخاص بدلاً من كفالاته. والأرجنتين سوف تنازل بهذه الطريقة عن ظاهرة الخطر الأخلاقي، ولكنها ستعرض أيضاً للدمار الذي يمكن أن يلحقه بها التخلف الفوضوي عن سداد الديون.

وسواء طرح إجراء للإفلاس الدولي أم لا، فإن نقص ووفرة رؤوس الأموال في الأسواق الناشئة سيكون من المستحيل تجاهله، وتشجيع الاعتمادات الذي اقترحته سيصبح موضع

اعتبار. وبذا قد تتحول أزمة الأرجنتين إلى العامل الحافز الذي سيأتي ببناء مالي جديد وهو البناء الذي أذاع عنه هنا. إنه سيختلف عن الوضع الراهن للأمور من خلال تقديمه مزيداً من الحوافز الإيجابية للدول المحيطة التي تنتهج سياسات سليمة.

وكما ذكرت من قبل، فإن تحديد ما يُكوّن السياسة السليمة يمثل التحدي الأقصى. وأزمة الأرجنتين توفر لنا مثلاً ممتازاً. فالأرجنتين، بصورة عامة، انتهجت سياسات ماكرو اقتصادية تتوافق مع الموقف التقليدي «لصندوق النقد الدولي». وقد نشأت متاعبها عن نظام مجلس النقد الدولي الذي صادق عليه «الصندوق» عند نشأته والذي أدى بالتالي إلى سوء تخطيط نقدي. ولكن الحكومة الأرجنتينية وجانباً كبيراً من الرأي العام الأرجنتيني كانا منجذبين بشدة إلى ترتيبات مجلس النقد: لقد صمّموا على عدم العودة إلى تعويم أسعار الصرف الذي دفع بالأرجنتين إلى عقود من تآكل قيمة عملتها. والأكثر من ذلك أن الاستقرار النقدي هو الإنجاز الوحيد الذي تحقق طوال سنوات من الركود المؤلم. وهذا ما وضع «الصندوق» والخزانة الأمريكية في ورطة: هل يصادقان على سياسة كانا يعتقدان أنها غير سليمة أم يسمحان للأرجنتين أن تسير في طريق التخلف عن سداد الديون؟. في البداية اختارا البديل الأول، ولكنهما في النهاية تحولوا إلى الخيار الثاني. وكانت النتيجة مأساة ذات طابع إغريقي.

هذا يُبيّن أنه لا توجد حلول كاملة لمشكلات النظام المالي الدولي. فمهما كانت الحلول التي نبتكرها لا بد أن تنشأ مشكلات جديدة. وأخشى أن تكون المقترحات التي طرحتها هنا أن تثبت بدورها أنها غير ملائمة عند التطبيق. والحق أنها تبدو ضئيلة عندما تقارن بجسامة المشكلات التي يفترض أن تحلها.

أنا لا أجد أي مبرر لاقتراح مزيد من الحلول الجذرية عندما تكون السلطات المعنية غير مستعدة لأن تأخذ بعين الاعتبار حتى الاقتراحات المعتدلة المبيّنة هنا. عليها أن تتحقق أولاً أن الأسواق المالية لا تميل نحو التوازن؛ فالأسواق المالية تحتاج إلى يد منظورة تقودها وتبقيها على السكة بحيث لا تخرج عنها. واليد المنظورة اليوم هي الولايات المتحدة مدعومة بإجماع واشنطن. وهذا قد خلق ميداناً غير عادل أبداً للمنافسة. ولكن طلب ميدان عادل للتنافس أمر طوباوي، إذ لم يتحقق أبداً مثل هذا الأمر. ولكن ليس من المغالاة أن نطلب أن يكون ميدان التنافس أقل إجحافاً؛ فهذا من شأنه أن يخدم مصالح جميع الأطراف.

ما إن يصبح هذا التوجه هو المنحى الرسمي لحكومات الدول الكبرى السبع G7، فإن الإصلاحات البسيطة التي اقترحتها هنا يمكن أن تسير بعيداً في جعل النظام المالي الدولي أكثر استقراراً وعدالة. فكما اقترحت، على سبيل المثال، فإن

قبول الأوراق المالية للدول المحيطة، ذات السياسات السليمة، في نوافذ الحسم لدى المصارف المركزية الكبرى يمكن أن تقلص إلى حد كبير من تكاليف اقتراضها. ولن يكون هذا نهاية الطريق. علينا أن نستمر في تحسين الترتيبات المؤسسية بصورة غير محددة لأن الكمال ليس في تناول يدنا.

خاتمة

نحو مجتمع عالمي مفتوح

كان الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر تجربة مريعة . فقد هزتنا جميعاً فكرة أن يرغب الإرهابيون في قتل عدد كبير من المدنيين الأبرياء وقتل أنفسهم في تلك العملية . كان الهجوم متهوراً إلى درجة لا تصدق ، وفاقت نتائجه توقعات حتى من قاموا بالعملية أنفسهم . ونقلت التلفزة الحدث إلى بيوت الناس الذين أصيبوا بالرعب . وتبخر الوهم أن الولايات المتحدة لا تتعرض للخطر .

حادث رضيّ مروع كهذا يؤثر في الناس على مستويين : المستوى الغريزي والمستوى العقلاني . وإذا كانت الصدمة على درجة كافية من القوة فإن المستويين قد لا يترابطان مؤقتاً . ومع مضي الوقت يسترجع العقل القيادة ، ولكن تبقى الذكريات . ما زلنا نناضل كي نتفهم الحدث . لقد اهتزت فكرتنا عن العالم ، ونحن معنيون بقوة بإعادة ترتيبه .

أرغم الشعب الأمريكي على التأكد أن الآخرين قد يعتبرونه

مختلفاً جداً عن الطريقة التي ينظر فيها إلى نفسه . وأصبح يعي أن ما يحدث في الخارج يمكن أن يؤثر فيه مباشرة . وهذا ما يخلق ظرفاً غير عادي لإعادة تقييم دور الولايات المتحدة الذي تضطلع به في العالم . في الفصول السابقة عالجت موضوع مؤسساتنا التجارية والمالية العالمية IFTI ، ولسوف أركز هنا على دور الولايات المتحدة مباشرة .

كما بيّن التحليل في هذا الكتاب ، تحتل الولايات المتحدة مركزاً مهيماً في الاقتصاد العالمي . وحتى الآن فإن أكثر بلد معني بالسياسة الاقتصادية هو الولايات المتحدة . وهي وإن كانت لا تستطيع أن تفعل كل شيء تريده ، ولكن لا يمكن أن يحدث شيء عملياً دون موافقتها .

أوضح الرد الأمريكي على أحداث 11 أيلول / سبتمبر أن الولايات المتحدة هي أيضاً القوة العسكرية المهيمنة في العالم ، وأن تفوقها العسكري أعظم من أي وقت مضى . إنها تستطيع أن تفعل في بضعة أسابيع ما لم يستطع أن يفعله الاتحاد السوفيتي في سنوات : فرض إرادتها على أفغانستان . وهي تستطيع أن تفعل ذلك من موقع يبعد منتصف الطريق حول العالم . والقنابل أصبحت أكثر دقة بكثير عما كانت عليه في حرب عاصفة الصحراء . والولايات المتحدة بقوتها العسكرية والاقتصادية مجتمعتين هي المهيمن المطلق في العالم اليوم .

الهيمنة تحمل في طياتها مسؤولية ضخمة . وعلى الدول الأخرى أن تستجيب لسياسة الولايات المتحدة، وهذه في وضع يمكنها من اختيار السياسة التي ينبغي على الآخرين الاستجابة لها . سيطرتنا على مصيرنا محدودة بالطبع . فنحن نعمل على أساس فهم غير كامل وأفعالنا تعطي عواقب غير مقصودة . والنتائج نادراً ما توافقت مع التوقعات . ولكننا مع هذا القصور ما يزال لدينا درجة أعلى من حرية التصرف في تقرير الشكل الذي ينبغي أن يتخذه العالم أكثر من أي جهة أخرى . ومن حسن الحظ أن الشعب بدأ يفكر في السياسة الخارجية؛ وبالنتيجة فإن الولايات المتحدة ستكون قادرة على مواجهة مسؤولياتها كما كانت تفعل غالباً في الماضي، وأنا أفكر هنا «بمشروع مارشال» على سبيل المثال .

لم يكن موقف الولايات المتحدة مختلفاً كثيراً قبل 11 أيلول/ سبتمبر عنه بعد هذا التاريخ - رغم أن الحملة على أفغانستان كانت استعراضاً مؤثراً لقوتنا العسكرية . ولكن الأمريكيين كانوا يعون فقط على نحو غامض موقعهم المسيطر . ظنوا أنهم يتنافسون في حلبة وذهبت جميع جهودهم نحو المنافسة . قبل عقد واحد فقط كان هناك الكثير من الأصوات تحذر الولايات المتحدة من أن تخسر أمام اليابان . وكان من دواعي الراحة الكبرى والفخر أن الولايات المتحدة ربحت في ذلك المضمار .

المبدأ الأساس للعولمة هو المنافسة. وطالما أن العولمة مستمرة فالتنافس يحتدم. لم يكن ثمة وقت للتفكير ما وراء الوضع الاقتصادي. ولم يكن من الحكمة مساءلة من كان يعمل لمصلحتنا على نحو واضح. بيد أن الهجوم الإرهابي في 11 أيلول / سبتمبر غير كل ذلك. الناس يشعرون بالحاجة إلى فهم كيف كان من الممكن أن يحدث ذلك؛ وعندما سيشرعون بالتفكير في العالم الذي يعيشون فيه، لا بد أن يعوا المركز المهيمن الذي تحتله الولايات المتحدة.

عندما نعرف مركزنا المهيمن وحرية التصرف والاختبار التي يمنحنا إياها لصياغة العالم الذي نعيش فيه، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يسعنا أن نستخدم حرية التصرف هذه؟

سأحاول أن أرسم رؤيتين للدور الأمريكي في العالم. إنهما ليسا بديلين حقاً؛ فالواقع ما هو إلا نوع من التسوية بينهما. ومن خلال طرحهما كبديلين فإنني أمل أن نركز بشكل أقوى على الخيارات التي تواجهنا.

الرؤيتان ليستا جديدتين حقاً. فقد مارستا تأثيراً على السياسة الأمريكية طوال تاريخها، سادعوهما الواقعية الجيوسياسية ومثالية المجتمع المفتوح. ويشير هنري كيسنجر إلى أن الولايات المتحدة كانت منفردة تقريباً بين الأمم في السماح بمسحة قوية من المثالية بالنفوذ إلى سياستها الخارجية. كان لهذا صلة

بنشأتها: فالولايات المتحدة قد تأسست مع «إعلان الاستقلال» الذي يعتبر تعبيراً بليغاً عن المبادئ الشاملة لما أدعوه المجتمع المفتوح^(*).

تقوم الواقعية الجيوسياسية على مصالح الدولة؛ ومثالية المجتمع المفتوح تؤكد مصالح البشرية. منذ «عصر التنوير»، كان هناك دوماً توتراً ما بين المبادئ الكونية وسيادة الدولة. ومع ازدياد قوة الولايات المتحدة أصبح التوتر أكثر قوة ووضوحاً. ومن الممكن أن نعتبر ثيودور روزفلت النصير الفعال للهيمنة الأمريكية في حين يمثل ودر وويلسون التوجه المثالي في القضايا الدولية. ولكنه لا يصل إلى مستوى النموذج لمثالية المجتمع المفتوح بسبب سجله الكئيب عن حقوق الإنسان في بلاده. جيمي كارتر هو النموذج أو المثال الأوضح. وعندما تصطدم الواقعية الجيوسياسية ومثالية المجتمع المفتوح فإن الفوز يحالف الأولى عادة.

يمكن أن تُفسر الحرب الباردة على أنها نزاع بين قوتين عظميين أو نزاع بين فكرتين حول كيفية تنظيم المجتمع: مجتمع

(*) لم يكن تعبير «المجتمع المفتوح» معروفاً عند «إعلان الاستقلال». استخدم العبارة لأول مرة هنري بيرغسون سنة 1932 في «مصدران للدين والأخلاق». أحد المصدرين قبلي ويؤيد المجتمع المغلق؛ والثاني كوني يفتح المجال أمام نمو مجتمع مفتوح.

مفتوح ومجتمع مغلق. والواقع أنها كانت الاثنين معاً. فالحرب الباردة كانت واحدة من تلك الفترات في التاريخ الأمريكي عندما امتزجت الرؤيتان معاً بدرجة أو بأخرى من التناسق. (وقد كانت الحرب العالمية الثانية فترة أخرى بعد أن دخلتها الولايات المتحدة). كان هناك بالطبع خلافات حادة أثناء الحرب الباردة حول أي فكرة ينبغي أن تأخذ الأسبقية؛ وفي فترة حرب فيتنام اصطدمتا على نحو بالغ الوضوح. ولكن إذا أخذنا النصف الثاني القريب من الحرب الباردة ككل، يجد أن الولايات المتحدة قد مزجت بنجاح بين الدورين: أن تكون إحدى القوتين العظيمين، وزعيمة العالم الحر. وقد خضعت الدول الديمقراطية الأخرى عن طواعية لقيادة الولايات المتحدة في مواجهة الخطر المشترك. والأهم من ذلك كله أن الولايات المتحدة خرجت منتصرة.

بعد انهيار الشيوعية وتفكك الأمبراطورية السوفيتية أولاً ثم الاتحاد السوفيتي نفسه، طرح الخيار نفسه بين الرؤيتين بصورة أقوى. ومن دواعي الغرابة حقاً أن الرأي العام الأمريكي كان بالكاد يعي ذلك. فتحت تأثير أصولية السوق فإن فكرة نجدة الدول الشيوعية السابقة بالطريقة التي أنجدت بها الولايات المتحدة أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من خلال «مشروع مارشال» لم تكن موضع بحث. (شعرت أنني وحيد

تماماً عندما أُلقيت جميع مواردٍ لمساعدة البلدان الشيوعية السابقة من أجل تحقيق التحول إلى مجتمعات مفتوحة). وبالنتيجة ضاعت فرصة تاريخية، ولكن الرأي العام الأمريكي ظل غير واعٍ بهذا حتى اليوم. إن الولايات المتحدة تختار طريق الواقعية الجيوسياسية بدون تفكير تقريباً.

بعد 11 أيلول/سبتمبر أصبح الجمهور الأمريكي أكثر وعياً من ذي قبل أن ما حدث في بقية العالم يمكن أن يؤثر فيه بصورة مباشرة، وأن ثمة خيارات مهمة في السياسة الخارجية ينبغي اتخاذها. هذا الوعي قد لا يستمر طويلاً، وأنا مصمم على عدم إضاعة الفرصة.

من الواضح للعيان أن الطريق الذي اختارته الولايات المتحدة كان ناجحاً للغاية. فنحن نتمتع بمركز مهيمن من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية. والميل الطبيعي، خط المقاومة الأدنى، يقودنا إلى استمرارية أصولية السوق والواقعية الجيوسياسية. وقد نجح ذلك: فقد أسسنا قيادة غير متنازع عليها وينبغي أن نفعل كل ما يلزم للمحافظة عليها. نحن في القمة وينبغي أن نبقى فيها. والمنافسة هي المبدأ المرشد في كل من المسائل الاقتصادية والعسكرية، والهدف المرجو أماننا.

أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف في الميدان الاقتصادي إزالة العقبات من طريق تحقيق الأرباح. فنحن نستطيع، من

خلال امتلاكنا لسوق واسعة ونظام قانوني سليم يحمي الملكيات، أن نجذب رأس المال والمقاولات عن طريق توفير بيئة آمنة للأعمال التجارية. والسوق الأوروبية توفر بدورها سوقاً أوسع ونظاماً قانونياً سليماً مكافئاً، ولكن البيئة ما تزال بعيدة عن أن تكون ملائمة للأعمال التجارية. وأسواق العمل قاسية، بوجود قيود أكبر على الاستخدام وطرده العمال، فضلاً عن وجود كافة أشكال الأنظمة الأخرى. رأس المال ينجذب في الواقع إلى الولايات المتحدة أكثر من أوروبا ومن كافة أرجاء العالم. ولدى الولايات المتحدة عجز في الحساب الجاري يزيد على 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومع هذا فالدولار ينتقل من مركز قوي إلى مركز أقوى.

ولما كانت الولايات المتحدة تمتلك العملة التجارية الرئيسة وهي التي ترسم سياستها الاقتصادية، فإن من مصلحتها تماماً أن يكون لديها أسواق مفتوحة، وخاصة الأسواق المالية. وهذه في الواقع هي السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة، والتي كانت أحياناً ذات تأثيرات وخيمة على دول لا تعمل أنظمتها المالية بكفاءة في بيئة تنافسية. لقد تبنت اليابان، على سبيل المثال، نظاماً صناعياً فعالاً للغاية، ولكن نظامها المالي غير مجهز لطاعة مؤشرات السوق، بل لتعليمات وزارة المالية. وعندما انفتحت الأسواق المالية بدد النظام المالي الثروة التي ولّدها النظام

الصناعي . اليابان غارقة في وحل أزمة مالية تبدو غير قادرة على تحرير نفسها منها .

وجود أسواق مفتوحة قد يكون ضاراً أحياناً لصناعات معينة، ولكن الولايات المتحدة قوية كفاية بحيث تستطيع أن تفرض قيوداً تجارية عندما يصبح الألم - والضغط السياسي - شديداً جداً . وهذا ما تم تيسيره بالنفوذ غير المتوازن ما بين الدول المتطورة والدول النامية ضمن بنية «منظمة التجارة العالمية» . ويمكننا أن نلاحظ أن العولمة كان لها مفعول السحر بالنسبة للولايات المتحدة، وقد ناضل من أجلها كلا الحزبين السياسيين على الرغم من أن سياستهما قد تختلف في بعض التفاصيل .

كذلك استمرت الولايات المتحدة في المحافظة على مظهر عسكري قوي منذ نهاية الحرب الباردة . لقد حُفّض حجم القوات المسلحة ولكن لم يكن ثمة تراخ في الابتكار العسكري . فقد أصبحت الفجوة ما بين القدرات العسكرية للولايات المتحدة وبقية العالم أوسع من أي وقت مضى . وهذا ما انعكس في الميزانيات : فالولايات المتحدة تنفق 37٪ من مجموع الإنفاق العسكري العالمي (*) .

(*) هذه المعلومات مستقاة من «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام» .

ثمة فارق كبير تجاه القضايا العسكرية ما بين إدارتي بوش وكلينتون. فالرئيس بوش مصمم على استغلال التفوق التكنولوجي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الآن للانطلاق قدماً دون أن تدع الاتفاقيات الدولية تقف في طريقها. لقد خسر حلف «ناتو» الكثير من فائده منذ نهاية الحرب الباردة؛ فقد أصبح واحدة من تلك المؤسسات متعددة الأطراف التي توليها الولايات المتحدة اعتباراً ثانوياً. وعلى العكس من ذلك يحظى «الدفاع الصاروخي القومي» NMD بإعادة بناء السيطرة وحيدة الجانب التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة بدون وجود منافس هذه المرة قادر على إلحاق دمار شامل. لقد جاءت إدارة بوش إلى السلطة بتصميم على متابعة «الدفاع الصاروخي القومي» في وجه كل معارضة، ولم تحذ عن هذا المنهج بسبب أحداث 11 أيلول/سبتمبر. أما إدارة كلينتون فقد كانت أكثر تردداً في هذه المسألة؛ وأخرت اتخاذ قرار إلى ما بعد الانتخابات.

ينبغي أن نقر أن سياسة إدارة بوش أكثر انسجاماً من ناحية الوضع الداخلي من سياسة إدارة كلينتون. إنها أحادية الجانب ونزاعة نحو الهيمنة بشكل سافر، في حين كانت إدارة كلينتون تمزج ما بين التشدد في المنافسة الاقتصادية والعلاقة اللينة بحفظ السلام في الشؤون الدولية. موقف دفاعي قوي يتضافر بشكل

جيد مع اعتماد على نظام السوق في الميدان الاقتصادي لضمان هيمنة أمريكية شاملة.

من الناحية السياسية وفر الهجوم الإرهابي لإدارة بوش العدو الذي تحتاج إليه لتبرير وضع دفاعي قوي. فقبل الحادي عشر من أيلول / سبتمبر كانت الإدارة تتطلع هنا وهناك بحثاً عن عدو يعتبر «الدفاع الصاروخي القومي» دفاعاً ضده. وكانت كوريا الشمالية تعتبر ملائمة لذلك الدور على المدى القصير على الأقل، وقد ضغطت إدارة بوش على الرئيس الكوري الجنوبي كيم واي جونغ كي يكف عن محاولة إخراج كوريا الشمالية من العزلة. أما على المدى الأبعد فقد اعتبرت الإدارة، الصين الخصم الاستراتيجي المحتمل، ولكن حتى روسيا لم تُستبعد من الاعتبار. لقد وفر الهجوم الإرهابي حداً فورياً. ولم يتردد الرئيس بوش في إعلان الحرب على الإرهاب، وقد اصطفت الأمة وراءه. من الصعب أن نرى كيف يمكن «للدفاع الصاروخي القومي» أن يحمي من الهجمات الإرهابية، ولكن الرئيس بوش، بحجم الدعم الذي يتمتع به الآن، لا يجد صعوبة في التخلي عن اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية A-B.M.T والمضي قدماً في «الدفاع الصاروخي القومي».

الإرهاب هو العدو المثالي، لأنه عدو غير منظور ولهذا فإنه لا يتلاشى. والحاجة إلى أعداء آخرين قد تبددت، والعلاقات

مع الصين وروسيا قد شهدت تحولاً ملحوظاً. إن وجود عدو يفرض تهديداً حقيقياً ومعتزفاً به على نطاق واسع يمكن أن يكون فعالاً جداً في التحام الأمة. وهذا مفيد على نحو خاص عندما تكون الايديولوجيا السائدة قائمة على متابعة صريحة للمصالح الذاتية.

ولكن الوضع لا يخلو من مخاطر. في حالة الحرب يكون الرئيس محصناً إلى حد كبير من النقد. ومع هذا فإن عملية الانتقاد هي أساس المجتمع المفتوح. هذه العملية في الوقت الحاضر غائبة. والحزب الديمقراطي متردد بعض الشيء في انتقاد الرئيس، وقد ذهب المدعي العام بعيداً في اعتبار أي معارضة للإجراءات المضادة للإرهاب تصرفاً غير وطني يساعد ويريح العدو. المجتمع المفتوح محتجز الآن في الولايات المتحدة. وقد نفقد ثانية، وبطريقة ما أقل وضوحاً، فرصة تاريخية للتحرك نحو مجتمع عالمي مفتوح.

من الصعب الانخراط في امتحان دقيق لسياسة الإدارة في حالة طوارئ حقيقية عندما تقوم الحكومة بأعمال كثيرة ينبغي القيام بها. فبدلاً من إيجاد الأخطاء سأحاول شرح الفرصة التاريخية التي نفقدها.

نحن القوة المهيمنة اقتصادياً وعسكرياً في العالم اليوم. ولدينا درجة عالية من حرية التصرف والاختيار في وضع شروط

المناقشة حول العولمة ومستقبل العالم بصورة عامة. نحن نفقد فرصة تاريخية عندما نركز جميع جهودنا في تأييد مركزنا المسيطر. على الولايات المتحدة أن تُولي اهتماماً أكبر لعمل النظام الرأسمالي العالمي ومصير البشرية ككل. وهي تحتاج إلى القيام بذلك من أجل مصحتها ومصلحة بقاء البشرية معاً. وليس هذا بالعمل الذي تستطيع الولايات المتحدة الاضطلاع به بمفردها. فالجهد الجماعي مطلوب ولكن لا يمكن القيام به بدون قيادة الولايات المتحدة.

هيمنتنا آمنة تماماً. فعلى الصعيد العسكري سوف يحتاج الأمر إلى عقود من الزمن قبل أن تستطيع دولة أخرى أن تتحدانا. والدولة التي يحتمل أن تفعل ذلك هي الصين، التي تسعى إلى تأكيد سيادتها على تايوان. ولكن الصين تتخلف كثيراً عن روسيا في ميدان الثقافة العسكرية، وخاصة في الجو. القوتان اللتان ستكونان أكثر قدرة على تحدي تفوقنا العسكري هما «الاتحاد الأوروبي» وروسيا. ولكن الاتحاد الأوروبي ليس بالقوة العسكرية مطلقاً بعد، والدول المختلفة التي يتكوّن منها هذا الاتحاد حليفة وثيقة للولايات المتحدة في حلف «ناتو». أما روسيا فهي مهمة بالدرجة الأولى بالتنمية الاقتصادية. إنها تسعى لإعادة اكتساب مركز قوة عظمى من أجل كرامتها من جهة، ومن أجل أن يكون هذا المركز استثماراً ناجحاً من جهة ثانية، ولكنها

لن تعيد التجربة السوفيتية بالتضحية بالرخاء الاقتصادي والتقدم من أجل مركز قوة عظمى . لقد عاملت إدارة بوش روسيا في البداية ببرودة؛ ولكن بعد 11 أيلول / سبتمبر اتجهت العلاقة نحو دفاء ملحوظ . وأساس العلاقة الجديدة أساس جيوسياسي بالكامل . فكلما الجانبين يعرف كيف يدير اللعبة، ولكن الولايات المتحدة هي التي تضع شروطها . قد لا نعي هذه اللعبة، ولكن الولايات المتحدة لديها قدرة واسعة على التحكم بنوع اللعبة التي ستلعبها روسيا في المستقبل .

أما في الميدان الاقتصادي فإن الهيمنة الأمريكية أقل أماناً إلى حدٍّ ما، ولكن التهديدات يأتي معظمها من النظام نفسه أكثر مما تأتي من موقع الولايات المتحدة داخل النظام . وحقيقة أن الركود العالمي المتزامن قد وضع النظام تحت وطأة ضغط شديد، وهو عرضة لأن يتوجه اتجاهها خاطئاً . ولكن الاقتصاد الأمريكي أقوى كثيراً من بقية اقتصادات العالم والزعامة الأمريكية يصعب تحديها(*) .

على الرغم من أنه ما من دولة تستطيع أن تتحدى التفوق الأمريكي فنحن في خطر إذا ما فشلنا في أن نكون على مستوى

(*) على سبيل المثال، في ذروة الأزمة الآسيوية المالية، اقترح ايسكويه مساكاكيبارا، الذي كان آنذاك وزيراً للمالية اليابانية إيجاد «صندوق آسيوي للنقد» ذي موارد جمّة . ولكن بسبب ضغط الولايات المتحدة سرعان ما سقطت الخطة .

المسؤوليات التي يفرضها موقعنا الاقتصادي. تلك كانت الأهمية الحقيقية لأحداث 11 أيلول / سبتمبر: لقد ذكرت بحقيقة أننا في خطر. من الدارج الحديث عن تهديدات لامتناسقة. وما يجعلها غير متناسقة أنها لا تناسب بشكل متقن توازنات الواقعية الجيوسياسية.

المخاطر التي تواجهنا لا يمكن فهمها بشروط الأنظمة التي اعتمدنا عليها لتأسيس تفوقنا: نظام السوق والواقعية الجيوسياسية. كلا النظامين يرتبط بالقوة. ولكن المسؤوليات التي أتحدث عنها مسؤوليات أخلاقية. ذلك هو المقيم المفقود في السياسة الأمريكية. إنه بالطبع ليس مفقوداً تماماً، إنه مُبعد فقط إلى الخطوط الجانبية من جانب العقائد السائدة لأصولية السوق والواقعية الجيوسياسية.

لقد بتنا لا نثق بابتهالات المبادئ الأخلاقية لأن تلك المبادئ يسهل تحريفها عن معناها. ومن الصعب أن نميز بين الصحيح والخطأ، والأصعب من ذلك أن نصل إلى إجماع حول الصحيح. من السهل أن نجد المسوّغ الأخلاقي للسلوك الأخلاقي أو غير الأخلاقي. الأخلاقية تولد النفاق وتوجه نفسها إلى الإساءة. كثير من التصرفات الشائنة ارتكبت باسمها. والحادي عشر من أيلول / سبتمبر واحد من أسوأ الأمثلة.

العلامة المميزة لكل من أصولية السوق والواقعية

الجيوسياسية أنها عديمة الأخلاق، بمعنى أن الأخلاق لا تدخل في الحساب. وهذا أحد أسباب نجاحهما. ولقد أغرانا هذا النجاح بالتفكير أننا نستطيع أن نعمل بدون اعتبارات أخلاقية. وبتنا نعبد النجاح. نحن نَعْجب برجال الأعمال الذين يكوّنون ثروة، والسياسيين الذين ينجحون في الانتخابات بغض النظر عن وسيلة تحقيق ذلك.

كان هذا خطأنا. لا يوجد مجتمع يستطيع العيش بدون أخلاق. حتى أعمالنا عديمة السمة الأخلاقية تحتاج إلى تبرير أخلاقي. ويدعي أصوليو السوق أن المساعي غير المقيدة للمصالح الشخصية تخدم المصلحة العامة، وممارسة قوتنا الجيوسياسية تحتكم إلى وطنيتنا. وتبقى الحقيقة أن هذه مساعٍ غير أخلاقية. إذا كان هذا كل ما لدينا لنقدمه فإن نظرتنا إلى العالم عرضة للرفض من قبل مجتمعات أكثر تقليدية حيث ما تزال الأخلاق تقوم بدور مركزي. هذا هو الوضع في المجتمعات الإسلامية التقليدية حيث ينعلم الفصل بين الجامع والدولة. وفي النهاية فإننا نحن أنفسنا قد لا نجدهُ مُرضياً.

عندما أتحدث عن الأخلاق أنا لا أعنيها بالمفهوم التقليدي للممارسات الدينية الملحوظة أو معايير اللياقة والاحتشام. هذه أمور خاصة في مجتمع تنفصل فيه الدولة عن الكنيسة. أنا أعني القبول بالمسؤوليات التي تتعلق بالانتماء إلى أسرة دولية. هذه

المسؤوليات ليست محدّدة جيداً في الوقت الحاضر. فترتيباتنا الدولية قائمة على سيادة الدول، والدول توجهها مصالحها والتي لا تتفق بالضرورة مع مصالح الشعوب التي تعيش في تلك الدول، والأقل احتمالاً أن تتفق مع مصالح الإنسانية ككل. هذه المصالح الأخيرة تحتاج إلى حماية أفضل من الحماية القائمة في الوقت الحاضر.

الدرس الذي ينبغي أن نتعلمه من 11 أيلول / سبتمبر أن الأخلاق ينبغي أن تلعب دوراً أكبر في الشؤون الدولية. التهديدات اللامتوازنة التي تواجهنا تنجم عن اللاتماثل الذي حددناه في العولمة: لدينا أسواق عالمية ولكن ليس لدينا مجتمع عالمي. ونحن لا نستطيع أن نبني مجتمعاً عالمياً بدون أن نأخذ بالاهتمام الاعتبار الأخلاقية.

بقولي هذا أنا لا أجد بالطبع عذراً للإرهاب في أي شكل أو صيغة. ما أوكد عليه أن القاعدة الأخلاقية للعولمة وللهيمنة الأمريكية ناقصة. الأسواق لا أخلاقية، المتابعة غير المقيدة للمصالح الشخصية لا تخدم بالضرورة المصالح العامة، والقدرة العسكرية ليست بالضرورة هي الصواب. قد لا يحظى هذا الحديث بالشعبية، وخاصة بعد أن قُتل أناس أبرياء باسم اعتقاد ديني مُحَرَّف، ولكنه مع هذا صحيح. لقد قلته قبل 11 أيلول / سبتمبر.

تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية خاصة أمام العالم بسبب موقعها المهيمن. ومن دون تعاونها لا يمكن تحقيق ترتيبات

دولية. ومع هذا فإن الولايات المتحدة هي العقبة الرئيسة أمام التعاون الدولي اليوم. إنها تعارض بتصميم أي ترتيب دولي يمكن أن يخالف سيادتها. والقائمة طويلة تتضمن «المحكمة الجزائية الدولية»، و«معاهدة الألغام الأرضية»، و«بروتوكول كيوتو»، وكثيراً من موثيق «منظمة العمل الدولية»، وكثيراً من الموثيق الأكثر تخصصاً مثل «قانون معاهدة البحار» و«معاهدة الاختلاف البيولوجي». والولايات المتحدة واحدة من بين الدول التسع التي لم تصادق على المعاهدة الأخيرة. والمجال الوحيد الذي ترغب الولايات المتحدة إلحاق سيادتها بالمؤسسات الدولية هو تسهيل التجارة العالمية. وقبل 11 أيلول / سبتمبر لم تكن إدارة بوش راغبة حتى بالقبول بمعايير «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» OECD لمراقبة الصفقات المالية. وبعد 11 أيلول / سبتمبر ما تزال غير راغبة بالتوفيق ما بين سيادتها وشن الحرب على الإرهابيين. وهي غير ملزمة بذلك بموجب قواعد الأمم المتحدة لأنها تستطيع أن تدعي أنها تعمل من أجل الدفاع عن نفسها.

هنا يصطدم العمل من أجل الهيمنة على نحو مباشر مع رؤية المجتمع العالمي المفتوح، فوجهة النظر التي تحمل طابع الهيمنة راغبة في التسامح مع انتهاكات سيادة الدول الأخرى ولكنها تصر على حماية سيادة الولايات المتحدة من كافة جوانبها. إنها تريد

أن تكون الولايات المتحدة المحرك الذي لا يتحرك. ولكن رؤية المجتمع العالمي المفتوح تتطلب من الولايات المتحدة أن تمارس القيادة في تعزيز مؤسساتنا الدولية، وقواعدنا وقوانيننا ومعاييرنا. ولما كانت سيادة الدول تقف حجر عثرة في طريق فرض معظم القواعد، والقوانين، والمعايير، فإن عليها أن تكون راغبة في تقديم بعض الإغراءات والحوافز للانصياع عن طواعية. ولا يتوقع بالطبع أن تقوم بذلك من تلقاء نفسها، ولكن عليها أن تأخذ المبادرة كي تؤمن تعاون الدول الأخرى.

لا حاجة ماسة إلى القول إن هذه الرؤية تتعارض جذرياً مع السياسة الأمريكية الراهنة. إنها ليست مسألة سياسة حزب. فإدارة بوش أكثر قناعة بآرائها التي تتعلق بالهيمنة من إدارة كليتون، ولكن السياسة تستند إلى حزبين، وأولئك الأكثر تعاطفاً مع رؤية المجتمع العالمي المفتوح هم موجودون أيضاً في كلا الحزبين.

وجهة نظر الهيمنة تعتبر عملية وواقعية في حين أن نظرة المجتمع العالمي المفتوح عرضة للرفض بوصفها نظرة طوباوية. وأنا أختلف مع هذا. أعتزف أن نظرة الهيمنة واقعية بمعنى أنها تمثل المصلحة الآنية، لكنها كهدف يُسعى إلى تحقيقه فإنها غير واقعية وضارة أكثر من المجتمع العالمي المفتوح.

لا توجد هيمنة يمكن أن تستمر طويلاً إذا لم يلتفت العضو

المهيمن إلى مصالح الأعضاء الآخرين، لأن هؤلاء سوف يتكثرون لكسر هذه الهيمنة. هذا هو أساس نظرية توازن القوى التي يعتنقها بطل الواقعية الجيوسياسية هنري كيسنجر. الوضع الآن يميل إلى صالح الولايات المتحدة أكثر مما هو توازن في القوى: فنحن نتمتع بالتفوق، وإذا ما أخفقت الولايات المتحدة في أن تكون في مستوى مسؤولياتها ستكون عرضة إلى أن نحطَّ من مكانة أنفسنا إلى وضع أدنى ضمن نطاق نظام توازن القوى، وهذا وضع لا يغري. وهذا بالطبع لا يُتوقع أن يحدث بسرعة لأن هيمنتنا مضمونة. ويمكننا أن نعمل من دون شعور بالمسؤولية، إذ أن الأمر يحتاج إلى عقود من الزمن قبل أن تتمكن الدول الأخرى من تشكيل قوة معاكسة.

هنا يكمن ما يُدعى بالتهديدات اللامتناسقة في اللعبة. فإذا كانت الدول الأخرى ليست على درجة كافية من القوة بحيث تخلق توازناً، فإن الشعوب تثور ضد النظام. وما تزال الواقعية الجيوسياسية غير مناسبة للتعامل مع التهديدات اللامتناسقة لأنها قائمة على العلاقة بين الدول، وليس على ما يحدث داخل الدول.

قد يكون النظام قوياً بما يكفي لكبح هذه التهديدات اللامتناسقة، ولكن كبحها بدلاً من إزالة الأسباب الجذرية قد يغير طبيعة النظام، إذ أنه سيكون قائماً عندئذ على القمع وليس على التعاون. هكذا ستكون نتيجة الوصول بنظرة الهيمنة إلى

نتيجتها المنطقية . ويُبين التاريخ أنه لا يوجد نظام قمعي يمكن أن يستمر إلى الأبد، رغم أن بعض هذه الأنظمة قد استمر طويلاً . الامبراطوريات التي دامت سطوتها طويلاً وجدت الوسائل لإرضاء حاجات ومطامح الشعوب التي كانت تتبعها - الامبراطورية الرومانية، والبريطانية، والعثمانية - أما تلك الامبراطوريات التي اعتمدت على القمع فإنها لم تستمر طويلاً . ويمكننا أن نضرب مثلاً ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي . لهذا السبب فإنني أعتبر وجهة النظر السلطوية (أي المؤيدة للهيمنة) ذات نتيجة عكسية . إن الولايات المتحدة بالطبع لا يمكن أن تصبح أبداً مثل ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي لأن نظام الحكم عندنا لا يسمح بذلك؛ أنا أشير فقط إلى المخاطر المتأصلة في وجهة النظر الداعية إلى الهيمنة .

بالمنطق ذاته نجد أن رؤية المجتمع العالمي المفتوح بعيدة كل البعد عن الطوباوية . فالمجتمع المفتوح يقوم على الاعتراف أننا نعمل على أساس الفهم غير الكامل . فالكمال بعيد عن متناول يدنا، وعلينا أن نقنع أنفسنا بمجتمع غير كامل يترك نفسه مفتوحاً أمام التحسن . فالقبول بعدم الكمال مقترناً بالبحث الدؤوب عن التحسن والرغبة بالخضوع إلى المراجعة النقدية هي المبادئ التي يسترشد بها المجتمع المفتوح . هذه المبادئ تتضمن أن ما هو حقيقي قد لا يكون معقولاً - وهذا يعني أن الأنظمة

السائدة عرضة للخلل وبالتالي فهي تحتاج إلى إصلاح، وما هو معقول قد لا يكون ميسراً - وهذا يعني أن التحسينات ينبغي أن تقوم على ما هو موجود وممكن، وليس على ما تمليه العقلانية المجردة.

مبادئ المجتمع المفتوح تتجسد في الشكل الديمقراطي للحكم وفي اقتصاد السوق. ولكن عند محاولة تطبيق هذه المبادئ على النطاق العالمي نصطدم بصعوبة لا يمكن تجاوزها: سيادة الدول.

السيادة مفهوم ينطوي على مفارقة تاريخية. تعود جذوره إلى معاهدة ويستفاليا (1648) التي عُقدت بعد 30 سنة من الحروب الدينية. لقد تقرر أن السيادة تستطيع أن تقرر ديانة أتباعها: *Cuius regio eius religio*. وعندما ثار الشعب ضد حكامه في «الثورة الفرنسية» كانت السلطة التي أمسك بها سلطة السيادة. هكذا ولدت الدول - الأمم الحديثة، حيث السيادة تؤول للشعب. لقد كان ثمة توتراً ما بين الدولة - الأمة والمبادئ الشاملة للحرية والمساواة والأخوة منذ ذلك الحين.

قد تكون السيادة منطوية على مفارقة تاريخية، ولكن مفهوم السيادة يظل أساس العلاقات الدولية. وكان لا بد من القبول به كنقطة انطلاق نحو إيجاد مجتمع عالمي مفتوح. والدول قد تتخلى عن جزء من سيادتها بموجب معاهدة دولية. فالدول

الأعضاء في «الاتحاد الأوروبي» قد ذهبت بعيداً في التنازل عن سيادتها وسيُظهر مستقبل «الاتحاد» إلى أي مدى يمكن السير في هذا الطريق .

إحدى طرق تشجيع المجتمعات المفتوحة بدون الانتقاص من سيادة الدول هي تقديم الحوافز الإيجابية للدول من أجل الخضوع الطوعي للقواعد والمعايير الدولية . وهذه هي الفكرة التي تتخلل المقترحات العملية التي طرحتها في هذا الكتاب . فبعد 11 أيلول / سبتمبر يبدو من المناسب دفع هذه الفكرة خطوة إلى الأمام .

اقترحت في كتابي السابق، **المجتمع المفتوح**، تشكيل تحالف ما بين شقي هدف مزدوج يتضمن تشجيع المجتمعات المفتوحة في بعض البلدان، وبناء أرضية لمجتمع عالمي مفتوح . وبعد 11 أيلول / سبتمبر بات ينبغي القبول بالمبدأ القائل إن المصلحة العامة للمجتمعات المفتوحة تقتضي تنمية الديمقراطية، واقتصاد السوق وسيادة القانون في الدول الأخرى . وثمة حاجة أيضاً لإقامة بعض القواعد السلوكية تتراوح ما بين عدم إيواء الإرهابيين إلى عدم تصنيع أسلحة الدمار الشامل . ولن يتحقق أي شيء من هذا بالطبع بدون مراقبة مناسبة وآليات مُلزمة . الحاجة ملحة . فإنتاج الأسلحة الجرثومية تطور لا يمكن إلغاؤه فهو يشبه إسقاط القنبلة النووية الأولى .

ينبغي أن تأخذ الولايات المتحدة زمام القيادة. وهي تستطيع اختيار العمل منفردة أو بصورة جماعية. وقد يكون من الطوباوية التفكير أن الولايات المتحدة تستطيع منفردة إنجاز هذه الأهداف، وإن كان يجري التفكير في ذلك جدياً. من المتفق عليه بصورة عامة أن صدام حسين قد تورط في صناعة الأسلحة الجرثومية، وأن نظامه يمثل خطراً حقيقياً على العالم. والسؤال هو ما الذي يمكن فعله حيال ذلك؟ ترى هذه العناصر في إدارة بوش مهاجمة العراق. ولكن حتى لو كانت الحملة ضد العراق ناجحة كالحملة على أفغانستان، فإن المشكلة لن تحل. إذ ثمة دول أخرى قد تنخرط في صناعة الأسلحة الجرثومية. ومما له دلالة أنه لا يوجد أحد في إدارة بوش يناقش علناً توجهاً جماعياً. ومع هذا فإنه السبيل الوحيد الذي يمكن أن ينجح.

رفضت إدارة بوش إتمام المفاوضات لتحديث «اتفاقية الأسلحة الجرثومية والسُّمِّية» لسنة 1972 لأنها اعتبرت أن إجراءات التفتيش تطفلية جداً وأن بعض الجوانب الأخرى غير فعالة؛ وأنه ينبغي الآن اقتراح اتفاقية أقوى. والاتفاقية المتعددة الأطراف الجديدة ينبغي أن تفرض على جميع البلدان، سواء وقعت المعاهدة أم لا، إجراءات مراقبة مشددة. وعلى الموقعين على الاتفاقية أن يوافقوا على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية ضد الدول التي ترفض ذلك. وعلى صدام حسين إما أن يخضع

لذلك أو يتحمّل العواقب. سيكون من المناسب التوصل إلى اتفاقية كهذه تحت رعاية الأمم المتحدة، ولكن إذا استحال ذلك لا بد من تشكيل تحالف من الدول الراغبة يكون من القوة بحيث يستطيع أن يفرض إرادته. ومن الطبيعي أن تلتزم الولايات المتحدة والدول الموقعة الأخرى بالقواعد ذاتها التي تسعى إلى فرضها على الآخرين.

والمسألة هي: ما الذي يمكن فعله إزاء الأسلحة النووية؟ إنها تحتاج أيضاً للإهتمام بها بقوة متجددة. ثمة معاهدة لمنع الانتشار النووي، ولكنها ليست حلاً طويلاً الأجل لأنها تحاول أن تحافظ على وضع من اللامساواة. لقد أوجدت نادٍ لمن يملكون هذه الأسلحة لإبقاء الدول التي لا تملكها خارج النادي. ووعدهم الأعضاء أساساً بفرض قيود على أنفسهم، ولكنهم أخفقوا في المحافظة على وعودهم. وفي الوقت نفسه أخفقوا في وضع آلية مُلزمة موضع التنفيذ. وهذا ما خلق حافزاً لدى الدول التي لا تملك السلاح النووي بالانضمام إلى النادي. وإذا كان لديها الرغبة لتطوير الأسلحة النووية فالقضية هي مجرد قضية وقت قبل أن تُدعن الدول الأعضاء القائمة. وهذا ما أثبتته كل من الهند وباكستان. وكلما زاد عدد الأعضاء بات من السهل اختراق النادي.

على النقيض من ذلك، كان الوضع أكثر استقراراً بكثير أثناء الحرب الباردة. فالجانبان كانا يواجهان أحدهما الآخر، وكان

لدى كل منهما القدرة على الانتقام من الآخر وتدميره حتى ولو هوجم أولاً. وهذا ما وُفّر رادعاً بالنسبة للتدمير المشترك المؤكد.

نحن نواجه خطراً متزايداً من حرب نووية، ومع هذا فإن الاكتراث بالحيلولة دون ذلك ضئيل جداً. وهذا يخالف مرة أخرى تماماً ما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة عندما كانت أفضل الأدمغة مكرّسة لدراسة هذا الموضوع. وثمة حاجة إلى نهج جديد جذرياً. وأنا تعوزني الخبرة كثيراً كي أقترح نهجاً كهذا. ينبغي أن تؤخذ جميع البدائل بعين الاعتبار. قد يحتاج الأمر إلى نزع سلاح نووي شامل^(*)، ولكنني لا أعتبر ذلك كافياً لأنه قد يعطي كثيراً الفرصة لدولة مارقة أن تخرق القواعد. أو من بابتكار نظام تستطيع بموجبه القوى النووية أن تخفض بشدة من ترساناتها تحت مراقبة دولية. وفي الوقت نفسه فرض آلية إلزام أقوى ضد الانتشار. قد أتهم أنني أعطي الكثير من الثقة للمراقبة الدولية، ولكنني أوّمن بأنها يمكن أن تعمل على نحو أفضل كثيراً إذا ما وضعت الولايات المتحدة ثقلها وراءها. وعلى أي حال هذا ليس اقتراحاً محسوساً، إنه مجرد إشارة إلى الاتجاه الذي ينبغي أن نستكشفه. والمشكلة أنه قد يتضمن الكثير من التغيير

(*) جوناثان شيل «حماقة مراقبة التسليح» مجلة «فورين أفيرز» عدد أيلول / سبتمبر -

تشرين أول / أكتوبر 2000، ص 22 - 46.

الجزري عن الوضع الحالي، ومن الصعب إحداث تغيير جوهري في الأوقات العادية. ومع هذا سيكون من المخاطرة أن ننتظر حتى تصبح الأوقات غير طبيعية.

إدارة بوش مصممة على إدامة تفوقها العسكري عن طريق المتابعة الانفرادية لـ «الدفاع الصاروخي القومي - NMD*». وهذه سياسة معقولة. ولكنني أعتبرها ضعيفة لأنها لا توفر دفاعاً ضد التهديدات «غير المتكافئة». فنحن لا نستطيع أن نحمي أنفسنا ضد الإرهاب بدون تعاون دولي. إذ لا يمكن الحيلولة دون عمل الإرهابيين إذا لم تقف الشعوب إلى جانبنا. ولعلي أتوقع أن تشجع أحداث 11 أيلول / سبتمبر على إعادة النظر والتفكير، ولكن إدارة بوش تبدو ملتزمة إيديولوجياً بالمنهج الأحادي.

قد يُظن من واقع مدافعتي عن التعاون الدولي أنني أعارض استخدام القوة العسكرية. وهذا غير وارد. لقد دافعت عن التدخل العسكري في البوسنة وكوسوفو، وأنا سعيد بمدى التفوق العسكري الأمريكي. إنه يتبع من تسليمنا لعدم الفهم الكامل أن جميع جهودنا لمنع الأزمة قد لا تصل إلى لا شيء،

(*) يعلن بيان «الرؤية سنة 2020» الصادر عن «قيادة الفضاء الأمريكية» أن هدفها «السيطرة على البعد الفضائي للعمليات العسكرية لحماية مصالح الولايات المتحدة واستثماراتها. وإدراج قوات الفضاء ضمن القدرات القتالية عبر المسرح الكامل للنزاع». انظر www.spacecom.

لذلك ومن باب الاحتياط كان علينا أن نستعد على نحو أفضل لكسب المواجهات العسكرية عندما تحدث. ولكن تكريس الجهود والموارد للمساعدة الدولية لا يقارن مع استعدادنا العسكري مطلقاً: 301 مليار دولار للنفقات الدفاعية(*)، مقابل 10 مليارات دولار لمساعدات التنمية في سنة 2000.

لا يستطيع أي نظام أن ينجو بالقوة العسكرية وحدها، والعالم لا يمكن بالتأكيد أن يُحكَم بالتفوق العسكري. أعتقد أن تفوقنا على درجة كافية من القوة بحيث يسمح لنا أن نفكر بوسيلة أخرى غير محاولة زيادته في المستقبل. وما لم ننجح في السيطرة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، فثمة خطر حقيقي من أن تتدمر حضارتنا في النهاية. إذا ما تعرّض أمننا للتهديد من جانب دول أخرى فإننا لا نستطيع القيام بأي شيء إذاً، هذا الخطر الأكبر لأن علينا أن نركز على الخطر المباشر والفوري أولاً، ولكن التهديدات الوحيدة التي تواجهنا الآن هي تهديدات غير متكافئة. ونحن لا نستطيع أن نحمي أنفسنا من تلك التهديدات بزيادة تفوقنا العسكري على الدول الأخرى.

تتطلب مكافحة الإرهاب تعاوناً دولياً ومراقبة مشددة.

(*) مكتب الإدارة والميزانية الأمريكي OMB، «الموارد الفدرالية في دعم الدفاع الوطني»، السنة المالية 2000.

ولتبرير مثل هذه المراقبة يترتب على الولايات المتحدة أن تغير موقفها من الهيمنة الأحادية إلى أن تكون زعيمة جهد متعدد الأطراف لحماية العالم من انتهاكات القانون والنظام. نحن لم نعد في وضع الحرب الباردة حيث كنا في موضع القوة العظمى وقيادة العالم الحر. لقد جاءت إدارة بوش إلى السلطة بتصميم قوي على تعزيز وضعنا كقوة عظمى عن طريق تطوير «دفاعنا الصاروخي القومي - NMD». ولكن سياستها قامت على نظرة إلى العالم تجاوزها الزمن. التطابق الملائم مع أوضاع الحرب الباردة لم يعد قائماً. علينا أيضاً أن نعزز مركزنا كقيادة للعالم الحر، وأن نشكل تحالفاً من الدول الراغبة بهدف المحافظة على القانون والنظام في العالم. وسيكفل هذا التحالف الترتيبات الدولية ويعزز التحسينات الداخلية في الدول المختلفة، كما أنه سيوفر حوافز حيثما أمكن ذلك دون أن يتوانى عن استخدام القوة عند الضرورة.

ينبغي أن تأتي المبادرة من جانب الولايات المتحدة. وهي تتطلب تغييراً عميقاً في الموقف. تغييراً حقيقياً في الصميم. مثل هذا التغيير الجذري لا يتحقق في الأوقات العادية، ولكن الأوقات التي نعيشها ليست عادية. لقد أصبحنا نعي كم هي حضارتنا معرضة للخطر. من غير الحكمة أن نكرس جميع طاقاتنا لتحسين موقفنا النسبي في النظام الاجتماعي عندما يكون

النظام نفسه منحرفاً نحو الهاوية. الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم القادر على المبادرة لإحداث تغيير في النظام العالمي، على استبدال إجماع واشنطن بمجتمع عالمي مفتوح. ومن أجل ذلك علينا أن نتخلى عن السعي غير العقلاني وراء المصلحة الذاتية الضيقة والتفكير قليلاً بمستقبل البشرية^(*).

الفارق بين الرأسمالية العالمية والمجتمع العالمي المفتوح ليس كبيراً. إنه ليس مجتمعاً آخر / أو بديلاً بل مجرد تغيير في التركيز، في توازن أفضل ما بين المنافسة والتعاون، إعادة تأكيد على الأخلاق وسط الانهماك الكامل غير الأخلاقي. ومن السذاجة أن نتوقع تبديلاً في الطبيعة البشرية، ولكن البشر قادرون على السمو فوق المصالح الذاتية الضيقة، فهم لا يستطيعون العيش بدون شعور بالأخلاق. إنها أصولية السوق هي التي ترى أن أفضل خدمة للمصالح الاجتماعي هي أن تترك الناس يلاحقون مصالحهم الخاصة بدون أي تفكير بالمصالح الاجتماعي - فكلاهما

(*) من المثير للاهتمام أن غورباتشيف عندما كان زعيماً للاتحاد السوفيتي كان مهتماً جداً بإنقاذ الإنسانية، ووطن أنه سيجد الشريك الراغب في ذلك في الولايات المتحدة. كانت كارثة تشيرنوبيل النووية صدمة شديدة للقيادة السوفيتية، وكان غورباتشيف قلقاً حقاً بسبب البيروقراطية الخاملة المشرفة على مرفق خطير كالطاقة النووية. أشرف غورباتشيف على «مؤسسة دولية للإنقاذ» شارك فيها العالم أندريه زاخاروف. كما دفع غورباتشيف المستحقات السوفيتية المتأخرة للأمم المتحدة وجاء إلى «الجمعية العامة» ليعلن عن «رؤيته الجديدة» ولكن الولايات المتحدة تجاهلت دعوته.

متمائل - وهذا تحريف للطبيعة الإنسانية. إنني أعتبر، كما قلت من قبل، الرأسمالية العالمية صورة مشوهة عن المجتمع العالمي المفتوح.

لقد أوضحت هنا أن رؤيتي للمجتمع العالمي المفتوح ليست برنامجاً عملياً كالإجراءات المقترحة في الفصول السابقة. ولكن العمل بتلك المقترحات - وخاصة اقتراح «حقوق السحب الخاصة» - سيكون بمثابة بداية طيبة.

يتطلب «تطوير تحالف مجتمع مفتوح» مقداراً أكبر من التفكير والاستعداد. فهدف تعزيز المجتمعات المفتوحة ينبغي أن يتوافق مع الضرورات الجيوسياسية. فالتحول المفاجئ في السياسة يمكن أن ينطوي على زعزعة للاستقرار. أنا لا أصور «تحالف المجتمع المفتوح» بديلاً عن تحالفاتنا الراهنة، بل كبعد إضافي لسياستنا. إنه يهدف إلى تعزيز تلك الحكومات وتلك العناصر داخل المجتمع التي تسعى إلى التحرك نحو الديمقراطية والحدثة، وستستخدم الحوافز بدلاً من العقوبات كأداة. وحتى لو كان هذا الاقتراح محفوفاً بالمخاطر فإننا نستطيع أن نتجنب المخاطر. محاربة الإرهاب لا يمكن أن تنجح إلا إذا استطعنا أن نتصور رؤية لعالم أفضل. وعلى الولايات المتحدة أن تقود الحملة ضد الفقر، والجهل، والقمع بذات الإلحاح والتصميم وتخصيص الموارد التي تحارب بها الإرهاب.

obeikandi.com

ملحق

الاقتراح الخاص

ب «حقوق السحب الخاصة»

أقترح استخدام إصدارات «حقوق السحب الخاصة» «ح.س.خ» لتأمين المساعدة التنموية والمصالح العامة على نطاق عالمي. فالدول الأغنى (كما هو محدد في «الخطة الإجرائية» لصندوق النقد الدولي) سوف تقدم حصتها من المخصصات الجديدة، والدول الأقل نمواً سوف تضيف إصدارات «ح.س.خ» التي تستلمها إلى احتياطياتها النقدية. وهكذا فإن الدول الأقل تطوراً سوف تستفيد مباشرة، من خلال زيادة احتياطياتها النقدية، وبصورة غير مباشرة من خلال المساعدات الدولية المتزايدة معاً.

هذا الاقتراح سوف ينفذ على مرحلتين. في المرحلة الأولى سيصادق الكونغرس على إصدار خاص من «ح.س.خ». بمقدار

21,4 مليار من وحدات حقوق السحب الخاصة SDR (أي ما يعادل 27 مليار دولار نقداً تقريباً) بتفويض صدر عن «صندوق النقد الدولي» سنة 1997 وينتظر الآن مصادقة الكونغرس وفقاً للشرط الذي ينص على أن تبرع الدول الأغنى بمخصصاتها وفقاً لقواعد مرسومة.

تُمنح إصدارات «ح.س.خ» بموجب برامج معتمدة مسبقاً. وتتضمن البرامج اعتمادات ائتمانية لتأمين المصالح العامة على نطاق عالمي وكذلك لاعتمادات مساوية لها من المشاركات العامة / الخاصة. في المرحلة الأولى سوف تقتصر لائحة البرامج المؤهلة للاختيار على ثلاثة أو أربعة ميادين، كالصحة العامة، والتربية، والمعلوماتية (التقسيم الرقمي) وإصلاح الأنظمة القضائية. وسوف تستثنى برامج تقليص الفقر التي تتبناها الحكومات، فهذه سوف تُترك إلى المؤسسات المالية الدولية.

تحتاج الخطة إلى إيجاد هيئة استشارية مؤلفة من أعضاء بارزين يعملون تحت رعاية «صندوق النقد الدولي»، ولكنها مستقلة عنه. ويُعيّن أعضاء هذه الهيئة على أساس المؤهلات المهنية المقررة علناً ولن تخضع لتعليمات من الحكومات التي عينت الأعضاء. وتضع الهيئة لائحة بالبرامج المختارة لمنح «ح.س.خ»، كما توصي بالأولويات، ولكن ليس لديها سلطة

على إنفاق الاعتمادات. وتحفظ الدول المانحة بحق الاختيار من اللائحة التي تعدها الهيئة. وبهذه الطريقة سيكون هناك تفاعل يشبه تفاعل السوق ما بين المانحين والبرامج وعرض وطلب. وتكفل الهيئة جودة البرامج، وسيكون المانحون مسؤولين أمام الرأي العام عن جودة خياراتهم.

ستكون هناك لجنة تدقيق حسابات منفصلة تشرف على البرامج وتقيمها.

إذا جرى تنفيذ الخطة بنجاح بالترابط مع إصدار خاص لمرة واحدة من «ح.س.خ»، تكون الخطوة التالية من الاقتراح أن تجري إصدارات سنوية من «ح.س.خ» وفق التوجه ذاته. ولسوف يتم توسيع البرامج المختارة. وبرامج تقليص الفقر التي ترعاها الحكومة يمكن أن تؤهل أيضاً، ولكن إلى سقف محدود من أجل ترك بعض الاموال تصرفها عن طريق القنوات غير الحكومية.

يخدم اقتراح «ح.س.خ» أهداف عدة في الوقت نفسه. إنه يجمع ما بين خطة لمساعدات دولية أكبر وخطة لزيادة الاحتياطات النقدية للدول الأقل نمواً.

تتضمن خطة المنح العناصر التالية:

1 - زيادة المقدار المتوفر للمساعدة الدولية. وعندما تُنفذ بالكامل، تستطيع أن تسير طويلاً نحو تحقيق أهداف التنمية لسنة 2015 المرسومة بقرار الأمم المتحدة.

2 - تضمن توزيعاً أكثر عدالة للعبء وإزالة مشكلة «المستفيد المتطفل» .

3. تزيل بعض النواقص القائمة الآن في المساعدات الدولية، وخاصة:

(أ) هيئة مستقلة تضمن أن تُلقي احتياجات المتلقين الأولوية على مصالح المانحين .

(ب) كسر اختناقات التعامل داخل الحكومة؛ والحكومات المتلقية لن تكون لها صفة حارس الأبواب .

(ج) تعزيز التنسيق بين الدول المانحة .

(د) سيزداد إحساس المتلقين بالملكية والمشاركة في المشاريع .

(هـ) ستتوفر آلية لاستقبال ردود الفعل تعزز النجاح وتستبعد الفشل .

توفير موارد نقدية إضافية من شأنه أن يجلب فوائد محسوسة للدول الأقل تطوراً بصورة مستقلة تماماً عن خطة المنح، ولكن هذه الخطة سوف تعزز بقوة من جدوى إصدارات «ح.س.خ» كأداة نقدية . وهذا يتأكد من خلال الحجج التالية:

● التجارة الدولية تنامي بمعدل الضعف تقريباً من الناتج القومي الإجمالي GDP . تحتاج الدول إلى المحافظة على معدل معقول ما بين الاحتياطات النقدية والمستوردات . أما الدول

الأقل تطوراً فعليها أن تضع جانباً جزءاً من وارداتها من التصدير كاحتياط؛ والمخصصات من «ح.س.خ» سوف تخفف ذلك العبء. وعلى نحو بديل فإن مخصصات «ح.س.خ» من شأنها أن تخفف كلفة الاقتراض. والدول الغنية لا تحتاج لمثل هذه الإصدارات من «ح.س.خ» لأن لديها احتياطيات كافية ومن السهل عليها الوصول إلى الأسواق المالية العالمية. وهي من خلال التبرع بإصداراتها تكون قد وجدت استخداماً مفيداً لها.

● توسع إصدارات «ح.س.خ». الجديدة السيولة العالمية ويمكن أن تعتبر تضخمية، ولكن الضغوط التضخمية قد حُففت، وهناك فرصة حقيقية لانكماش عالمي. ولما كانت معدلات الفائدة الاسمية لا يمكن تخفيفها تحت الصفر، فإن الأدوات النقدية التقليدية تفقد جزءاً من فعاليتها في بيئة انكماشية (كاليابان مثلاً). وحقوق السحب الخاصة (ح.س.خ) ستكون مفيدة كأداة معاكسة للدورية وخاصة إذا كانت الدول الأغنى ملزمة بإنفاق حصصها من خلال المنح.



كيف ينبغي معاملة منح «ح.س.خ» في ميزانيات وطنية سؤال لا أستطيع أن أقدم له جواباً واضحاً جلياً. فهنالك ما يقال لصالح كل من البديلين. من حيث المبدأ إن تخصيص

«ح.س.خ» هو بند مسك دفاتر، ولكن عندما تمنح هذه «الحقوق» كهبات فهذا إنفاق حقيقي. وهذا يؤيد ضرورة إدراجها في الميزانية. ولكن إذا كان تخصيص «ح.س.خ» يذهب لتعزيز الاحتياطات النقدية، وفي الولايات المتحدة يذهب إلى «صندوق استقرار التبادل». فإذا ما سُحب مقدار مساو وأنفق، فإن الاحتياطات النقدية لا تتأثر إلا بالنسبة للالتزامات المتعلقة بالفائدة تجاه «صندوق النقد الدولي». والمصارف المركزية لا تسعى عادة إلى طلب مخصصات لتغطية التبادلات في احتياطاتها من النقد الأجنبي بما في ذلك الفائدة المكتسبة أو الضائعة - وهذا الوضع يعزز الخيار الذي يقضي بترك المنح خارج الميزانية. أما إذا عُوملت «ح.س.خ» كأداة معاكسة للدورة countercyclical فالحالة التي تُتبع هي أن تمر المنح عبر الميزانيات ليس عند إصدار «ح.س.خ» ولكن عندما تُطلب.

في النهاية إن كل دولة تتخذ قرارها بشأن التعامل المناسب مع الميزانية. وكل من يعترض على اقتراح «حقوق السحب الخاصة» استناداً لهذه الحجة عليه أن يأتي بفكرة أفضل.

الفهرس

الأمريكي 144، 160، 161	اتفاقية بيزل 164	آسيا 84، 136
الاحتياطات النقدية 210	اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة شمال الأطلسي (NAFTA) 69	آسيا الوسطى 8، 9
الإخفاق الروسي 137	اتفاقية (TRIM) 74، 76	الآلات التركيبية 141
الأخلاق 188، 189، 202	اتفاقية ماستريخت 114	آلية معدلات الصرف الأوروبية (ERM) 156
إدارة البرمجيات 108	الاتفاقية المتعددة الأطراف 196	الابتكارات التقنية 28
الأدوية 72	اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ البالسستية (A.B.M.T.) 183	الاتجاه المعاكس 34
أذربيجان 9	اجتماع مجموعة الثلاثين 22	الاتحاد الأوروبي 74، 115، 154، 185، 195
الأرجنتين 149، 154، 157، 161، 167، 168، 169، 170	إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIM) 58، 62	اتحاد التنمية الدولي (IDA) 124، 126
الإرهاب (الإرهابيون) 19، 77، 92، 173، 189، 190، 195، 199، 203	الاحتجاجات المعادية للعولمة 96	الاتحاد السوفيتي (السابق) 7، 8، 47، 87، 88، 174، 178، 193
الإرهاب هو العدو المثالي 183	احترام حقوق الإنسان 8	الاتحادات العمالية 56
الأزمات المالية 29، 135	الاحتشام 188	الاتصالات 134
أزمة الأرجنتين 170	الاحتكارات القطاعية في أندونيسيا 142	اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة (TRIP) 73
أزمة الأسواق الناشئة في الفترة (1997 - 1999) (الآسيوية) 138، 142، 144، 145، 146، 147، 148، 164	الاحتياطي الفدرالي	اتفاقية الأسلحة الجرثومية والسُمِّية لسنة (1972) 196

الإعلام المتطور الحر 10	أسواق البضائع العينية 133	أزمة (1997 - 1999) فقد
إعلان الاستقلال 177	الأسواق الحرة 60، 76	الإمبراطور ملابسه 145
إعلان الإفلاس الدولي 169	الأسواق الصناعية 12	أزمة البوسنة 37
إعلان الحرب على الإرهاب	الأسواق لا أخلاقية 189	أزمة الديون الضخمة... 136
183	الأسواق المالية (العالمية)	أزمة الديون في الثمانينيات
أفريقيا 8، 121	16، 17، 29، 38، 133، 136،	112
الأفضلية للسيطرة 11	171	أزمة رواندا 37
الأفغان 110	الأسواق الناشئة 139، 147،	أزمة سنة (1982) 140
أفغانستان 10، 41، 109، 174،	148، 149، 166، 168، 169	الازمة المكسيكية 136
196، 175	الإصلاح البنوي مصارف	أزمة النفط الأولى سنة
الإفلاس الدولي 169	التنمية متعددة الأطراف	(1973) 140
اقتراح حقوق السحب	123	إسبانيا 156
الخاصة (SDR) (ح.س.خ.)	الإصلاح الجهازي مشروع	الاستثمار 138
205، 97	عالمي الخطورة 91	الاستثمارات الأجنبية 152،
اقتصاديات الدول النامية 29	الإصلاح القضائي 104	168
الاقتصاديات المالية قائمة	إصلاح النظام المالي الدولي	الاستثمارات المباشرة 168
على... 135	139	الاستحواذ على شركات
الإقراض 138	أصوليو (أصولية) السوق	كبيرة 95
الإقراض صغير الحجم 130	142، 146، 148، 164، 179،	استخدام الأطفال 65
الإقراض المستقل 140	187، 188، 202	الاستقرار المالي صندوق
الإقراض المقيم 148	أطر التنمية الشاملة (CDB)	النقد الدولي 133
الإكوادور 147، 149	90، 125، 129	استيراد القريديس
ألمانيا 101، 155، 156	إعادة توحيد ألمانيا 156	(الروبيان) 67
ألمانيا الغربية 47	الاعتبار القانوني 112	استيراد النفط القطبي 68
ألمانيا النازية 193	اعتقاد ديني مُحَرَّف 189	الإسرائيليون 13
ألمانيا اليوم لها صوت	الأعضاء الخمسة الدائون	أسعار الصرف العائمة 154
واحد... 156	36	الأسلحة الجرثومية 195، 196
أم دي آر - تي بي (MDR)	إعفاء الدول المدينة الأشد	أسلحة الدمار الشامل 11،
106، 105 TB)	فقراً (HIPC) 52، 125	200، 195
الإمبراطوريات 193	الإعلام 51	الأسلحة النووية 197

الإيدز (فيروس) 72، 103،	الأنظمة السلطوية 12	الإمبراطورية الرومانية
107، 125	الأنظمة القمعية والفسادة	والبريطانية والعثمانية 193
إيران 10	40، 92، 118، 124، 129	الإمبراطورية السوفييتية
إيرلندا 156	أنظمة محاربة الإغراق	178
إيطاليا 156	التمييزية 74	الامتحانات 74
باكستان 197	الأنظمة المستعبدة 12	أمر طوباوي 171
باناما 149	الانعزال 157	أمراء الحرب 110
براءة (براءات) التسجيل 70،	الانعكاسية 134، 135	الأمراض الاستوائية 72
71، 73	الانكماش 112، 158	أمراض العولمة 80
البرازيل 13، 61، 128، 147،	الانكماش التجاري 145	الأمراض المعدية 125
149، 152، 161	انكماش (deflation) عالمي	أمريكا 11، 155
براون (غوردون) 94، 98	111، 209	أمريكا الجنوبية 141
البرلمان الأوروبي 91	انهيار الإمبراطورية	أمريكا اللاتينية 8، 84، 136،
برنامج التنمية (التابع للأمم	السوفييتية 26، 41	161
المتحدة) (UNDP) 48، 109،	انهيار تثبيت أسعار العملة	الأمريكيون 175
110	في جنوب شرق آسيا	الأمم الحديثة 194
بروتوكول كيوتو 190	154	الأمم المتحدة 35، 36، 45، 83،
بريتون وودز 140	الانهيار المالي 134	91، 103، 107
بريطانيا 71	انهيار مجتمع مغلق 92	الإنتاج القومي العام (GNP)
البشر قادرون على السمو	انهيار النظام المالي العالمي	93
فوق المصالح الذاتية	137	الإنترنت 25، 134
الضيقة 202	أهداف التنمية الألفية 38	انتشار التلفزة 25
البطالة 87، 156	أوروبا 41، 87، 156، 178، 180	الانحياز لصالح المصالح
بعد 11 أيلول/سبتمبر	أوروبا الشرقية والوسطى 8	المشتركة 58
أصبح الجمهور	أوسلوس (بيتر) 22	أندونيسيا 9، 142، 147
الأمريكي... 179	الأوف شور 26	إنشاء دولة فلسطينية
بعد انهيار الشيوعية... 178	أوقفوا السل 106	ديموقراطية مستقلة 13
بعض المقترحات العملية	أوكرانيا 47، 147	أنشئ البنك الدولي
157	إيجاد آلية دولية للإفلاس	كمؤسسة... 123
بلدان الاتحاد الأوروبي 114	166	أنصار البيئة 67

تحسين الأوضاع الداخلية	بيرغستون (فرد) 21	البلدان الشيوعية (السابقة)
44	بيرو 149	179
التحسينات التأسيسية 25	البيروقراطية	البلدان النامية 72
تخدم ديونها 140	(البيروقراطيون) 49، 90	البلدان الهامشية 161
تخفيض العملة البرازيلية	البيئة والصحة، والسلامة	بلغاريا 149، 152
137	66	البلقان 89
التدخل الخارجي 43	تاتشر (مارغريت) 26	البنك الاتحادي البوندس
التدخل العسكري 12	تاريخ شديد الإيجاز	بانك 155، 156
التدخل العسكري في	لصندوق النقد الدولي	بنك إنكلترة 160، 161
البوسنة وكوسوفو 199	140	بنك التسويات الدولي 165
تدفق الاستثمارات 157	تأمين المصالح الخاصة 40	البنك الدولي 26، 46، 84، 85،
التربية 51، 85، 104، 206	تأمين المصالح العامة 38	86، 87، 90، 106، 108، 123،
تركيا 8، 9، 149، 157	تايلاند 142، 149	124، 125، 127، 128، 129،
تسهيلات اقتراض الطوارئ	التبادل التجاري 58	130
159 (CCL)	تبادل عالمي للاستثمارات	البنك المركزي الأوروبي
تشجيع التقدم الاقتصادي...	الاجتماعية 107	160، 161 (ECR)
82	تتضمن خطة المنح	بنك اليابان 160، 161
تشن الولايات المتحدة	العناصر التالية 207	بوبيير (كارل) 17
الحرب على الإرهاب 92	تثبيت أسعار النقد 154	بورستين (روبرت) 23
تشير (نيون) 22	التجارة الحرة 60	بورما (مينمار) 59
تشيلي 68، 128، 149، 161	التجارة الدولية 38، 55، 65،	البؤس 83
تضطلع المؤسسات المالية	133	البؤس والفقير مرتبطان
الدولية بدور هام 91	التجارة الدولية تتنامى...	عادة بالحكومات السيئة
تطوير تحالف مجتمع	208	83
مفتوح 203	التجارة الدولية منظمة	بوسطن 106
تطوير المشروعات... 51	التجارة العالمية 55	البوسنة 49، 89، 199
التعاون الدولي 190، 199	التجارة العالمية 190	بوش (الرئيس) 11، 182، 183
التعديل الرابع 113	تحالف المجتمع المفتوح	بولسا - إيسكولا 61
تعزيز التنسيق بين الدول	203	بولندا 7
المانحة 208	تحرير التجارة الدولية... 56	بولونيا 149

- تعمل شبكة مؤسساتي عبر خطوط مختلفة 50
 تعويم حر 154
 التفكير الانتقادي 17
 تقدم المساعدات الخارجية الأمريكية... 42
 تقرير زيدلو 97، 120
 تقرير ميلتزر 128
 تقليص الفقر 32، 130
 تمويل التنمية 39
 التمويل الخارجي لاقتصادات الأسواق الناشئة (م.و.) 150
 التمويل من أجل التنمية 77
 التمويل الميسر 130
 التفاضل 171، 176
 التنمية الاقتصادية 38
 التهديدات غير المتكافئة 199
 التهديدات اللامتناسبة 192
 التهديدات اللامتوازنة 189
 التواجد في موقع اتخاذ القرار... 155
 التوازن 134، 135، 136، 146، 171
 التوازنات المتعددة 135، 159
 توبين Tobin (جيمس) 95
 توسع إصدارات (ح.س.خ.) 209
 توفير المصالح العامة 44
 توقعات عقلانية 135
- توقع شيك على بياض 154
 التيسوبونوس 142
 ثام (كارل) 21
 ثمة كثير من القضايا العالقة 67
 الثورة الفرنسية 194
 جامعة كيب تاون 7
 جداول العمل 109
 الجزائر 149
 جزيرة ريكرز 106
 الجشع 89
 الجماعات المنظمة 126
 جمع (الضريبة) الضرائب 120، 96
 الجمعية العمومية 37
 جنوب أفريقيا 149، 152
 جنوب شرقي آسيا 8
 الجنيه الاسترليني 101
 الجهد الجماعي 185
 جورج (سوزان) 22
 جولة التنمية 38
 جونج (كيم واي) 183
 ح.س.خ. = حقوق السحب الخاصة الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 19، 77، 173، 174، 175، 179، 182، 183، 186، 187، 189، 195
 حارسه الأبواب 118
- حاملو الأسهم 100
 الحداثة 203
 حراس السجون 105
 الحرب الباردة = نهاية الحرب الباردة
 حرب الخنادق 152
 حرب عاصفة الصحراء 174
 الحرب العالمية الأولى 26، 152
 الحرب العالمية الثانية 26، 27، 41، 123، 152، 178
 الحرب العراقية 10
 الحرب على الإرهاب 77
 حرب فيتنام 178
 حرب نووية 198
 حركات التحرير الفلسطينية NGO 10
 الحركات المعادية للعولمة 34
 الحركة الحرة... 15
 حركة اليوبيل (2000) 52
 الحروب الدينية 194
 الحرية 82
 حرية الرأي 10
 الحرية الفردية 28
 الحزب الديمقراطي 184
 حسين (صدام) 11، 12، 196
 حضارتنا معرضة للخطر 201
 حفظ السلام 38

- الدولة الإسرائيلية 13
 دولة مارقة 198
 دي أو تي أس (DOTS) 106
 الديمقراطية 203
 الديمقراطية الغربية ليست النموذج الممكن الوحيد 82
 الرأسمالية (العالمية) 15، 202
 الرأسمالية العالمية صورة مشوهة عن المجتمع العالمي المفتوح 203
 الرأي العام الأمريكي 178
 الرشوة (الرشاوى) 75، 74
 الركود (العالمي) 156، 170، 186
 روزفلت (ثيودور) 177
 روسيا 68، 86، 87، 88، 106، 144، 147، 149، 183، 184، 185، 186
 رومانيا 147
 ريشيليو (الكاردينال) 36
 ريغان (رونالد) 26
 الزاوية القصوى 154
 زيادة المقدار المتوفر للمساعدة الدولية 207
 زيديلو 77، 97
 ساحل العاج 149
 ستيفلنز (جو) 21
- السجون الروسية 105
 سداد الديون 140، 161، 167، 168، 169، 170
 سقوط جدار برلين 47
 السل 103، 105، 106، 107
 سلامة الغذاء 60
 السلطات النقدية 136
 سلة عملات 154
 السلوك الأخلاقي 187
 السمّة البارزة للعلومة 27
 سندات الاستثمار 148
 سندات برادي (Brady) 141، 149
 سندات اليورو 149
 سوء التغذية 34
 سوروس (جورج) 13، 113
 السوق الأوروبية 180
 السوق العالمية 149
 سوق المشاريع 118، 119
 السيادة مفهوم ينطوي على مفارقة تاريخية 194
 سياسات دورة عكسية 144
 السياسة التجارية 69
 السياسة الضريبية 63، 76
 سياسة عكس حلقيّة 157
 سياسة المنافسة 77
 سياسة شرق أوسطية 7
 سين (أمارتيا) 21
 الشاهد العالمي 75
 شرح حقوق السحب
- الخاصة (ح.س.خ.) 100
 الشرق الأوسط 10، 13
 شركات الأدوية 72
 الشركات الكبرى 59
 الشركات متعددة الجنسيات 15، 25، 57، 63، 73، 74، 75، 77، 78، 128
 شركة بين وشركاه 107
 شركة تمويل إقراضى صغير 130
 شركة التمويل الدولية (IFC) 127
 الشركة المالية الدولية (IFC) 127
 الشعب الأمريكي 173
 الشفافية 129
 شن الحرب على الإرهابيين 190
 الصحة العامة 104، 206
 صحيفة استراتيجية تخفيض الفقر (PRSP) 90
 الصحيفة البريطانية البيضاء 79
 صدام = حسين (صدام) الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 13
 الصفقات النقدية 95
 صُمّم صندوق النقد الدولي عندما... 140
 صناديق ائتمان 119

عولمة الاقتصاد 15	عاصفة الصحراء 174	صندوق استقرار التبادل 210
العولمة عبارة بولغ في استخداماها 25	العالم الثالث 84	صندوق بانديورا 72
العولمة كما هي معرفة هنا 26	العالم الثاني 84	صندوق توازن العملات 114
عولمة المعلومات والثقافة 25	العالم الناطق بالإنكليزية 28	صندوق التوازن المتبادل 115
العولمة هي حقاً تطور مرغوب... 28	العدالة الاجتماعية 30	الصندوق العالمي 107
عُومت (ح.س.خ.) 210	عديمة الأخلاق 188	صندوق المجتمع المفتوح 17
عيوب العولمة 17	العراق 7، 11، 13، 83، 84، 196	صندوق النقد الدولي (ص.ن.د.) (IMF) 26، 44، 84، 85، 86، 87، 90، 97، 98، 100، 101، 102، 105، 112، 113، 116، 120، 123، 125، 138، 139، 140، 142، 143، 144، 152، 154، 158، 160، 163، 164، 166، 167، 169، 170، 206، 210
الغذاء المجاني 115	العرض والطلب 134	صندوقاً علمياً دولياً 88
غريزوبوتسكي (كانديدو) 21	العصا ولكن الجزرات غير موجودة 159	الصين 7، 61، 63، 66، 149، 183، 184، 185
الغزو الأمريكي (البريطاني) للعراق 11	عصر التنوير 177	الضرائب 77، 96
غولوب (بول) 22	عصفوران بحجر واحد 115	ضريبة توبين 94، 95
الفائدة المكتسبة أو الضائعة 210	العصي والجزرات 158	ضريبة القيمة المضافة (VAT) 95
الفجوة بين الأغنياء والفقراء في ازدياد 33	العقلانية المجردة 194	الضغط السياسي 181
فرض الضرائب على رأس المال 77	العقوبات الذكية 84	الضمان الاجتماعي 88
فرنسا 101	العمال المسجونين 58	طلب الكفالة 147
الفرنسيون 152	العمل الإجباري 65	الطوباوية 196
فقدان التنسيق 49	العمل الإلزامي 59	
الفقر 83	العمل الجماعي 169	
الفلبين 149	العمل الوقائي... 43	
الفلسطينيون 13	العملات الرئيسية 153	
	عملة واحدة 154	
	العمليات الإقراضية 129	
	العناية بالصحة 85	
	عندما انهار النظام السوفييتي... 92	
	العنصر المفقود... 80، 81	
	العولمة 7، 9، 27، 28، 29، 40، 53، 130، 181، 185، 189	
	عولمة الأسواق المالية 27	

- فنزويلا 149
فيروس الإيدز HIV/AIDS في أفريقيا 72
قانون لمحاربة الرشوة 75
قانون معاهدة البحار 190
القروض الصغيرة 130
القرديس 67
قضايا تنظيمية 78
القضية ملحة 167
القطاع الخاص 126
القمة الألفية للأمم المتحدة 39
قمة السبعة الكبار (G7) 121
القتلة النووية 195
القنوات غير الحكومية 93
قواعد (WTO) 59
القوقاز 8
القوة الشرعية 12
القوة العسكرية 12
كابول 110
كارتر (جيمي) 177
كافالو (دوينجو) 167
كالميريس (تشارلز) 22
كان الحادي عشر من أيلول / سبتمبر تجربة مريجة 173
كان هذا خطأنا 188
كثير من الدول ليست ديمقراطية 36
- كرواتيا 149
الكساد الكبير (في الثلاثينيات) 26، 145
كسب معركة الأمس 153
كشفت أزمة (1997 - 1999)
عن خلل... 144
الكنيسة 188
كوبا 84
كوريا 145
كوريا الجنوبية 142، 143، 149
كوريا الشمالية 183
كوسوفو 199
كولومبيا 149
الكونغرس 35، 91، 98، 102، 120، 205، 206
كيسنجر (هنري) 36، 176، 192
كيمزي (روبرت) 22
كينيس 145
لا حلول سحرية 153
اللامساواة 197
لبنان 149
لجنة الاستثمار 166
اللجنة أكدت على الطبيعة النقدية 112
لجنة بيرسون 45
لجنة بيزل للإشراف على المصارف 162، 165
لجنة تحقيق 65
- اللجنة الداخلية 112
لجنة السنوات والتبادل (SEC) 75
لجنة فيلتزر 126، 127، 128، 130
اللياقة 188
الليبرالية 141
ليساكيرز (كاري) 22
ليست العولمة لعبة الصفر 33
ما الذي يمكن فعله إزاء الأسلحة النووية؟ 197
مأساة المناطق العامة 71
ماليزيا 149
المانحون 47، 48، 49، 103، 107، 109، 117، 207
المبدأ الأساس للعولمة هو المنافسة 176
المتعصبون للسوق 15
مثالية المجتمع المفتوح 176، 177
المجتمع العالمي المفتوح 203، 202، 31
المجتمع (المجمعات) المفتوحة) 43، 50، 82، 93، 177، 194، 195
المجتمع المدني 50، 52، 53، 65
المجتمع المفتوح: إصلاح الرأسمالية العالمية 17

مكافحة الأمراض المعدية 82	المسلمون 9، 10	المجتمع المفتوح وأعداؤه 17
مكافحة الإيدز 125	مسودة تقرير حول العولمة	المجتمعات الإسلامية
مكافحة الفساد 129	21	التقليدية 188
المكسيك 77، 136، 141، 149،	المشتقات 141	المجتمعات الديمقراطية 8
161	مشروع مارشال 41، 87،	مجلس الأمن 36، 37
الملايا 103، 107	175، 178	محاكمة الإرهاب 203
الملكية العامة 71	المصارف التجارية 144	المحافظة على آلية السوق
الملكية الفكرية 70، 71	المصارف المركزية	30
الملكية الفكرية المتعلقة	(الكبرى) الوطنية 111،	المحافظة على الحياة
بالتجارة 58	140، 144، 161، 165، 172،	النباتية والحيوانية 68
المملكة المتحدة 27، 101	210	المحكمة الجزائية الدولية
الممولون الأجانب 58	المصالح العامة 30، 38	190، 83
من أجل أن نفهم ما يحدث...	المصرف المركزي	المخترعون 70
71	الأوروبي (ECB) 156	المخدرات الوطنية 167
من أجل سوق ناجح	المصلحة الذاتية الضيقة 202	مدرسة العلوم الاقتصادية
للمساعدة الخارجية 117	مظالم العولمة 34	17
المنافسة 176، 179	المعادون للعولمة 125	مديرو المشاريع 118
المنافسة والسياسة	المعالجة الملاحظة مباشرة	مراكش 149
الضريبية 76	105	مزايا الاقتراح 115
منتقدو منظمة التجارة	معاهدة الاختلاف	المساعدات الدولية العنصر
العالمية 64	البيولوجي 190	المفقود 81
منح تسهيلات التنمية (DGF)	معاهدة كيوتو 83	المساعدة (المساعدات)
126	المعاهدة المتعلقة بحقول	الخارجية 46، 47، 48، 49،
منطقة التجارة الحرة 69	الألغام (الأرضية) 83، 190	57، 81، 94، 100، 117، 119
منطقة اليورو 156	معاهدة ويستفاليا (1648)	المساعدة الخارجية غير
المنظمات غير الحكومية	194	مجدية 45
(NGOs) 56، 125	المعلوماتية 104، 206	المساعدة (المساعدات)
المنظمة البيروقراطية 127	معهد التمويل الدولي 151	الدولية 49، 52، 93، 94، 97
منظمة بيئية عالمية 69	المكافآت المادية 70	المستثمرون المباشرون 168
منظمة التجارة العالمية	مكافحة الإرهاب 200	المستفيد المتطفل 99، 208

نزاع سلاح نووي شامل 198	المؤسسات المالية الدولية	(WTO) 32، 34، 38، 39، 44،
نشاطات حقوق المرأة 9	(IFI) 85، 90، 91، 94	55، 56، 59، 60، 64، 65، 66،
النشطاء المعادون للعولمة	مؤسساتنا الدولية المالية	67، 69، 71، 72، 74، 78، 181
38، 15	والتجارية القائمة (IFTI) 16،	منظمة التعاون الاقتصادي
نظام الاحتياطي الفدرالي	18، 31، 38، 44، 53، 127،	والتنمية (OECD) 46، 75،
155	174	190، 94
نظام السوق 187	مؤسسة شركاء في الصحة	منظمة الصحة العالمية
النظام المالي العالمي 20،	106	(WHO) 105، 106
142	مؤسسة غيتس 72	منظمة العمل الدولية (ILO)
النظام المصرفي الدولي 140	مؤسسة المجتمع المفتوح	59، 64، 65، 66، 190
نظرية الزاوية القصوى 154	17	منغوليا 8
النقط 74	مؤشر مورغان (للسواق	الموارد 44
نقابات العمال 69	الناشئة) (EMBI) 148، 149،	موارد نقدية 208
نقائص الرأسمالية العالمية	151	مؤتمر الأمم المتحدة الدولي
25	موظفو برنامج التنمية 110	في آذار / مارس
نهاية الحرب الباردة 41، 47،	مونتييري / المكسيك 39	(2002) ... 53
92، 177، 178، 181، 182،	ميانمار (بورما) 65، 66	المؤتمر الدولي لتمويل
197، 198، 201	ميثاق الاستقرار (الجنوب	التنمية 120
الذهب 89	شرق أوروبا) 109، 114	مؤتمر الشرق - الغرب في
نيجيريا 149	ميثاق (WTO) منظمة التجارة	بوتسدام سنة (1989) 87
نيويورك 106	العالمية 64	مؤتمر مونتييري 121
هالدين (مورتون) 22	ميلنزر 128	المؤتمر النقدي لتمويل
هايتي 8	نافتا (منظمة) (NAFTA) 69،	التنمية 98
الهجمات الإرهابية في	70	مؤسسات بريتون وودز 26،
الحادي عشر من أيلول /	نحن الشعوب 35	145
سبتمبر) 40، 53، 176، 183	نحو مجتمع عالمي مفتوح	المؤسسات البيروقراطية
الهدم البناء للرأسمالية	173	الدولية 91
العالمية 62	الندوة الاقتصادية العالمية	مؤسسات الدعم الدولية (IFI)
هروب رأس المال 148، 152	107	104
الهند 67، 197	النزاعات المسلحة 40	المؤسسات الوطنية 51

الولايات المتحدة القوة	الوضع الراهن 144	هنغاريا 7، 17، 149
العسكرية المهيمنة في العالم 174	وكالة التنمية الدولية 127، 128	هورماتس (روبرت) 22
الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم القادر على... 202	وكالة (ضمان) ضمانات الاستثمارات المتعددة (MIGA) 124، 127	هيمنتنا آمنة تماماً 185
ويلسون (ودرو) 177	الولايات المتحدة الأمريكية 7، 10، 13، 19، 27، 37، 41، 43، 45، 53، 57، 60، 67، 72، 73، 75، 81، 83، 84، 87، 92، 94، 99، 101، 102، 114، 115	هيمنتنا مضمونة 192
ويلفيسنون (جيمس) 125	اليابان 101، 111، 175، 181، 209	هيمنة أمريكية (شاملة) 11، 183، 186
اليابان غارقة في وحل أزمة مالية... 181	اليين 101	الهيمنة تحمل في طياتها مسؤولية ضخمة 175
اليورو 101، 154، 156	يوغوسلافيا 84	هيئة التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية 66
اليونان 149		واشنطن 106، 171، 202
		الواقعية الجيوسياسية 176، 177، 179، 187، 192
		وزارة الخزانة الأمريكية 142، 166
		وزراء المال في الدول المتطورة 131
	210	